الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة :علوم تجارية

التخصص : تجارة دولية

مكانة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)في السوق النفطية العالمية الواقع والأفاق

إعداد الطلبة

- **خنفور أبوبكر**
- **كنيوة إبراهيم**
- **هزيل بشير**

تحت إشراف الدكتور :

- **بوقصبة الشريف**

لجنة المناقشة

د/عقبى ريمي	**جامعة الشهيد حمه لخضر**	**أستاذ محاضر صنف – أ –**	**رئيسا**
د/بوقصبة شريف	**جامعة الشهيد حمه لخضر**	**أستاذ محاضر صنف – أ –**	**مشرفا**
أ/رشيد بن سهلة	**جامعة الشهيد حمه لخضر**	**أستاذ مساعد صنف – أ –**	**ممتحنا**

السنة الجامعية : 2016–2017

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى منبع فخري واعتزازي إلى من غمرني بحبه وحنانه وزرع بنفسي حب الخير والدي العزيز.

إلى من رافقتني دعواتها وزادني رضاها نجاحا إلى منبع الأمل الصافي الحنون و الأمل المشرق الذي لا يغيب كضوء الشمس والقمر أمي الحبيبة .

إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي بمرح ومحبة إخوتي وأخواتي (عبد القادر و إسماعيل وسيدي وحمزة و عبد الغني- بيلا- عائشة وفاء و أولادها إبراهيم ونهال ومصعب) وعمي صالح وزوجته مسعودة

إلى كل أصدقائي ، محمد بن خليفة و بدر الدين بن عبد الله و بالخير غريب و حسين و عبد الرحمان هقي وبشير حليلو وخاصتا فتحي خياري

إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

الشـــكـــر

أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبل العلم والمعرفة فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضا.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف بوقصبة شريف صاحب الفضل بعد الله عز و جل على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل فله مني كل التقدير و الاحترام.

ولا يفوتني أن أشكر كل من تزودت بعلمهم وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حمه لخضر الوادي

الملخص:

" مكانة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) في السوق النفطية الدولية : الواقع و الآفاق "

يعتبر النفط سلعة دولية ليست كباقي السلع كانت موضوعا للصراع و التجاذبات الدولية منذ اكتشافها إلى يومنا هذا ، مما أدى إلى ظهور منظمات ترعى مصالح أعضائها و التي من بينها منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) .

من خلال بحثنا نهدف إلى التعرف على مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية ، والتعرف على منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) و على مكانتها في السوق النفطية الدولية الحالية و المستقبلية ، و ذلك عبر التطرق إلى مفاهيم عامة حول النفط ، ثم إطارا عاما حول منظمة الدول المصدرة للنفط ، ف الدور المستقبلي لمنظمة الأوبك في السوق النفطية الدولية .

توصلنا في بحثنا هذا إلى أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المصدرة للنفط تُعنى برعاية مصالح أعضائها لها مكانتها الريادية في السوق النفطية الدولية ، تسعى إلى البحث عن سعر عادل للنفط يخدم مصالح المنتجين و المستهلكين ، اعتمدت استراتيجية جديدة بدءا من عام 2010 بناءا على سيناريوهات ستواكب من خلالها أهم التطورات المستقبلية للسوق النفطية الدولية و تحافظ من خلالها على مكانتها المستقبلية في السوق النفطية .

<u>الكلمات المفتاحية</u>: النفط ، أسعار النفط ، السوق النفطية ، الأوبك .

Résumé:

« Le statut des pays exportateurs de pétrole (OPEC) sur le marché international du pétrole: réalité et perspectives »

Le pétrole est un produit international n'est pas comme tous les autres produits ont fait l'objet de litiges conflits et internationaux depuis sa découverte jusqu'à nos jours, ce qui a conduit à l'émergence d'organisations qui parrainent les intérêts de ses membres, qui, y compris l'Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEC).

Grâce à nos recherches, nous cherchons à identifier l'état de l'huile dans les sources d'énergie internationales, et d'identifier l'Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEC) et sa position sur le marché pétrolier international actuel et l'avenir, et en abordant les concepts généraux de l'huile, puis un cadre général de l'OEA exportateurs de pétrole, dans le rôle futur de l'OPEC sur le marché international du pétrole.

Nous sommes arrivés dans nos recherches que l'OPEC est une organisation formelle d'un groupe de pays exportateurs de pétrole concernés pour sauvegarder les intérêts de ses membres avec sa position de leader sur le marché international du pétrole, qui cherche à trouver un juste prix pour le pétrole sert les intérêts des producteurs et des consommateurs, une nouvelle stratégie à partir de 2010 adoptées sur la base sur des scénarios qui accompagneront les plus importants développements futurs sur le marché international du pétrole et maintenir à travers lequel la position future sur le marché du pétrole.

Mots-clés: huile, prix du pétrole, le marché du pétrole, l'OPEC.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر

الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

المقدمة.....أ- و

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول النفط

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفط..... 03

المطلب الأول: تعريف النفط وخصائصه..... 03

الفرع الأول: تعريف النفط..... 03

الفرع الثاني: خصائص النفط..... 04

المطلب الثاني : مراحل إنتاج النفط..... 07

الفرع الأول: مرحلة المنبع..... 08

الفرع الثاني: مرحلة المصب..... 11

المطلب الثالث: أهمية النفط..... 14

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للنفط..... 14

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط..... 15

الفرع الثالث: الأهمية السياسية للنفط..... 16

الفرع الرابع: الأهمية العسكرية للنفط..... 16

المبحث الثاني: السوق النفطية والية التسعير..... 18

المطلب الأول: تطور الاحتياطيات العالمية في النفط..... 18

الفرع الأول: الاحتياطيات العالمية من النفط التقليدي..... 18

الفرع الثاني: الاحتياطيات العالمية من النفط غير التقليدي(النفط الصخري).....19
المطلب الثاني: السوق النفطية.....20
الفرع الأول: السوق النفط (1945- 1986).....21
الفرع الثاني: سوق النفط مطلع القرن الحادي و العشرين.....23
المطلب الثالث:تطور أسعار النفط ومحدداتها.....24
الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط (1973–1985).....24
الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط (1986–2000).....25
الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط (2001–2010).....25
الفرع الرابع: محددات أسعار النفط.....26
خلاصة الفصل 28

الفصل الثاني: إطار عام حول منظمة الدول المصدر للنفط

تمهيد.....30
المبحث الأول: نشأة المنظمة الدول المصدرة للنفط و تطورها.....31
المطلب الأول:الأوضاع النفطية العالمية قبل إنشاء المنظمة 31
الفرع الأول: السوق البترولية من بداية ظهورها حتى عام1940 :.....31
الفرع الثاني: السوق البترولية من1940إلى 1960.....32
المطلب الثاني: نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط و أهدافها.....33
الفرع الأول: نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط.....33
الفرع الثاني: أهداف الأوبك.....34
المطلب الثالث: تطور منظمة الأوبك.....36
الفرع الأول: التأسيس و النشأة.....36
الفرع الثاني: تطور العضوية.....36
الفرع الثالث: إقرار آلية الإنتاج.....37

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لمنظمة أوبك..... 37

المبحث الثاني: مكانة منظمة الدول المصدرة للنفط في السوق النفطية الدولية41

المطلب الأول: إمكانيات الأوبك النفطية..... 41

الفرع الأول: احتياطيات النفط الخام المؤكد للأعضاء في منظمة أوبك..... 41

الفرع الثاني: تطور إنتاج النفط الخام لمنظمة الأوبك..... 43

المطلب الثاني: دور الأوبك في الحفاظ على استقرار أسعار النفط..... 45

الفرع الأول: آلية أوبك لضبط الأسعار من التأسيس إلى عام 1973 م 45

الفرع الثاني: السياسة التسعيرية للأوبك خلال الفترة (1973 – 2000) 45

الفرع الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك مع بداية القرن الحادي و العشرين..... 47.

خلاصة الفصل.....52

الفصل الثالث:الدور المستقبلي لمنظمةأوبك في السوق النفطية العالمية

تمهيد..... 54

المبحث الأول: أفاق النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية.....55

المطلب الأول : آفاق الطلب على مصادر الطاقة الدولية و الاستثمار فيها.....55

الفرع الأول: أفاق الطلب على مصادر الطاقة الدولية.....55

الفرع الثاني: أفاق الاستثمار في مصادر الطاقة الدولية.....56

المطلب الثاني: أفاق السوق النفطية العالمية 58

الفرع الأول: أفاق الطلب العالمي على النفط في المدى المتوسط و البعيد.....58

الفرع الثاني: أفاق العرض العالمي على النفط من دول خارج الأوبك في المدى المتوسط و البعيد..... 61

المبحث الثاني: آفاق حجم الاستثمارات النفطية العالمية و إستراتيجيالأوبك..64

المطلب الأول : أفاق حجم الاستثمارات النفطية العالمية.....64

المطلب الثاني: إستراتيجية الأوبك 65

الفرع الأول : الأهداف الإستراتيجية للأوبك.....65

الفرع الثاني: أفاق الاستثمار الأوبك.....66
خلاصة الفصل..... 67
الخاتمة 69
قائمة المراجع 73

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	**معدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط**	04
(2-1)	**تطور حجم الاحتياطات** من النفط التقليدي وتوزيعها الاقليمي **خلال الفترة: 2014 – 1994**	18
(3-1)	**أهم الاحتياطات الدولية من النفط الصخري خلال سنة 2013**	20
(1-2)	**احتياطيات دول الأوبك خلال الفترة (2011–2015)**	41
(2-2)	**إنتاج النفط الخام لدول الأوبك خلال الفترة (1960 – 2015)**	43
(3-2)	**أهم السياسيات السعرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة (2000–2002)**	50
(1-3)	**آفاق الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية خلال الفترة** (2013-2040)	55
(2-3)	**حجم الاستثمارات المتوقعة على المستوى الدولي في مصادر الطاقة من غير النفط وفقا " لسيناريو السياسات الجديد" خلال الفترة : 2014 – 2035**	57
(3-3)	**الطلب على النفط على المدى المتوسط**	58
(4-3)	**الطلب على النفط في المدى الطويل آفاق 2040**	60
(5-3)	**توقعات عرض دول خارج الأوبك من النفط و سوائل الغاز الطبيعي في المدى المتوسط**	61
(6-3)	**التوقعات طويلة الأجل لعرض لنفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي من دول خارج الأوبك**	62

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	**حقن الماء للاستخلاص النفط**	10
(2-1)	**مراحل نشاط الصناعة النفطية**	13
(1-3)	**الاستثمارات النفطية السنوية المتوقعة حتى آفاق 2040**	64

المـقـدمـــــــة

تمهيد

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان هو أحد المصادر الطاقوية الرئيسية الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات دول العالم ، كما أنه يعتبر سلعة إستراتيجية عالمية ترتبط أهميتها بما يمكن إن ينتج عنه من طاقة واستعمالاتها المتنوعة في المواصلات و التصنيع وكل أوجه الحضارة الإنسانية القائمة حالية ، مما جعلها مركز صراعات دولية محمومة و محور تحالفات رئيسي لتكريس حماية المصالح و ضمان للإمدادات و أمنها.

و في ظل هذا الصراع ظهرت منظمات دولية ترعى مصالح الدول المتحالفة في مجال الطاقة عامة و النفط خاصة ، على غرار منظمة الطاقة الدولية التي تمثل مصالح الدول المستهلكة ومنظمة الأوبك التي ترعى مصالح الدول المصدرة للنفط ، هذه الأخيرة التي تمكنت من إحداث تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك في اتجاه محاولة الوصول إلى سعر عادل لبرميل النفط يضمن مصالح الدول المصدرة للنفط و الدول الصناعية المستهلكة له .

تلعب منظمة الأوبك دورا كبيرا في توازن و استقرار السوق النفطية العالمية، وتعتبر أداة فاعلة في أمن الإمدادات النفطية العالمية من خلال تزوديها العالم بنحو 40 % من الإمدادات، وتحديدها للطرق والأساليب الكفيلة باستقرار الأسعار في أسواق ال نفط العالمية و القضاء على التقلبات الضارة غير الضرورية في هذا المجال .

أولا – إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكال الرئيس الآتي:

ما هي المكانة الحالية و المستقبلية لمنظمة الدول المصدرة للنفط في السوق النفطية العالمية؟

إن الإجابة على هذا الإشكال الرئيس ، يقتضي تحليله بالتساؤلات الفرعية التالية :

1– ما هية النفط ؟

2– ما هية المنظمة المصدرة للنفط ؟

3– ماهو واقع منظمة الدول المصدرة للنفط في السوق النفطية .

4– ماهي الآفاق المستقبلية لمنظمة الدول المصدرة للنفط على المدى المتوسط و البعيد؟

ثانيا – فرضيات البحث:

يقوم بحثنا هذا على الفرضيات الآتية:

1– النفط سلعة إستراتيجية عالمية الطابع تتحدد أسعارها بجملة من المحددات المتداخلة والمعقدة.

2– تعبر منظمة الدول المصدرة للنفط عن كارتل نفطي يحمي مصالح الدول الأعضاء.

3– تعتبر منظمة الدول المصدرة للنفط لاعبا رئيسيا في السوق النفطية الدولية ، و لها دور كبير في إستقرار أسعار النفط .

4– ستحافظ منظمة الدول المصدرة للنفط على مكانتها الحالية في السوق النفطية العالمية على المديين المتوسط و الطويل .

ثالثا– مبررات اختيار الموضوع.

تم اختيار هذا الموضوع بناء على مجموعة من الاعتبارات منها ما يدخل ضمن المبررات الموضوعية و الأخرى شخصية ، نوردها على النحو التالي:

1 -ارتباط الموضوع بالتخصص محل الدراسة .

2 -قلة الدراسات السابقة خاصة الحديثة منها في مجال منظمة الأوبك .

3 -ما يشهده العالم اليوم من تذبذبات في أسعار النفط ، و السعي الحثيث لمنظمة الأوبك لبعث الاستقرار من جديد .

4– أما الاعتبار الشخصي فيعود إلى الرغبة في التطرق إلى موضوع راهن ، عملي ، مستحدث .

رابعا – أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام دول العالم أجمع ، فحالة عدم الاستقرار السعري التي تشهدها الأسواق الحالية للنفط و التي كانت لها آثارها على الاقتصاد العالمي ، و الاجتماعات الرسمية و غير الرسمية المتكررة لمنظمة الدول المصدرة للنفط في سعيها نحو البحث عن السبل لعودة الاستقرار للسوق النفطية ، تجعل من الموضوع محل الدراسة من الأهمية بمكان ، لتحديد الإطار المفاهيمي حول كل من النفط ، فمنظمة الدول المصدرة للنفط ، و من ثَم تحديد مكانتها الحالية و المستقبلية في السوق النفطية العالمية .

خامسا – أهداف الدراسة:

نلخص أهداف بحثنا هذا كالآتي:

1 -التعرف على النفط و مكانته ضمن مصادر الطاقة الدولية .

2 -التعرف على منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) و تطورها .

3 -استعراض مكانة منظمة الأوبك في السوق النفطية الدولية.

4 -آفاق منظمة الدول المصدرة للنفط في المديين المتوسط و البعيد .

سادسا– منهج البحث :

استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لتماشيه طبيعة موضوعنا من أجل وصف و تحليل الأهمية البالغة لكل من النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية ، و كذلك لمنظمة الدول المصدرة للنفط في السوق النفطية ، و مكانتها المستقبلية .

سابعا – الدراسات السابقة :

من خلال المسح المكتبي و الإلكتروني الذي قمنا به للتعرف على مختلف جوانب بحثنا، تمثلت أهم الدراسات التي إطلعنا عليها فيما يلي :

1 -شريف بوقصبة ، **مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية : الواقع و الآفاق** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي – العدد التاسع – المجلد الثالث ، 2016). يتلخص مضمونها في تحديد مفهوم النفط و مراحل الصناعة النفطية ، ثم تحديد المكانة الحالية للنفط ضمن مصادر الطاقة الدولية ، فالمكانة المستقبلية له .

لقد توصلت الدراسة إلى أن النمو المستمر للطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة المدفوع بنمو الاقتصاد العالمي و النمو السكاني سيجعل الطاقة الأحفورية تتصدر مصادر الطاقة الدولية في الأمدين المتوسط و الطويل مما يجعل العالم أمام إشكالية نضوب هاته المصادر غير المتجددة. كما أن النفط سيتصدر لمصادر الطاقة الدولية في الأمدين القصير و المتوسط إلا أنه سيتراجع أمام الغاز الطبيعي في المدى الطويل (آفاق 2040) ليكون في المرتبة الثانية ، لكن سيبقى من أهم المصادر.

2 -وحيد خير الدين : **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية ، تخصص :الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، يتلخص مضمونها في مدخل عام حول إقتصاديات النفط ، فللسوق النفطية العالمية والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي، ثم تطرقت الدراسة في الأخير إلى الإقتصاد الجزائري و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات .

و أهم ما توصلت إليه هاته الدراسة أن الثروة النفطية تعتبر المساهم الأول و الركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد الدولي، وما وصل إليه العالم اليوم من تطور ورقي و ازدهار كان سببه الوقود الأحفوري ، فكل القطاعات الاقتصادية تعتمد على الطاقة و التي يعتبر مصدرها الرئيسي الثروة النفطية، هذه الأخيرة التي تساهم بـ 41.3 %من إمدادات الطاقة العالمية . كما أن الطلب العالمي على النفط سيواصل ارتفاعه حتى آفاق 2040 وبارتفاع يصل حتى 24 % خلال مجمل الفترة (2010– 2040) و هذا يؤكد بأن الثروة النفطية ستبقى أهم الثروات الطاقوية و على الإطلاق ، والخيار الطاقوي المفضل على المستوى العالمي .

3 -شكاكطة عبد الكريم ، **النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة منظمة الأوبك و أثرها في الاقتصاد و السياسات الطاقوية العالمية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، السنة 2007–2008. حيث تضمنت التاريخ الجيوإقتصادي لمنظمة الأوبك ، ثم أثر الأوبك في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (1960 – 2007) ، فالأوبك و السياسات الطاقوية العالمية .

و أهم ما توصلت إليه هاته الدراسة أن الأحلاف عسكرية كانت، اقتصادية أم ثقافية ... هي أهم ما يميز القرن 21 ، بل أصبحت هذه التحالفات حتمية لابد منها لإنجاح أي مشروع و هو ما ينطبق على الأوبك التي يجب عليها البحث عن المزيد من الفواعل التي يمكن أن تقف إلى جانبها، لاسيما في ظل المنافسة الشديدة التي تتعرض لها من قبل المنظمات الدولية، الشركات و الدول الكبرى .

ثامنا– صعوبات البحث :

واجهتنا العديد من الصعوبات و العراقيل عند قيامنا بها البحث ، نذكر منها :

1 -نقص المراجع المتعلقة بالموضوع محل الدراسة خاصة فيما يخص إقتصاديات النفط .

2 -عدم كفاية المدة المخصصة لإعداد المذكرة للإلمام بكل حيثيات الموضوع محل الدراسة.

3 -صعوبة التعامل مع ضخامة البيانات و التقارير الرسمية الصادرة من منظمة الأوبك .

تاسعا – هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية بحثنا قمنا بتقسيم ه إلى ثلاث فصول ، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول النفط ، ثم إلى السوق النفطية و آلية تسعيره .

أما في الفصل الثاني فقد قدم نا إطارا عاما حول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بدءا بنشأة منظمة الأوبك و تطورها ، فمكانة منظمة الدول المصدرة للنفط في السوق النفطية الدولية . و في الفصل الثالث تطرقنا إلى الدور المستقبلي لمنظمة الأوبك في السوق النفطية الدولية ، من خلال تحديد آفاق النفط في سوق الطاقة الدولية ، ثم آفاق حجم الاستثمارات النفطية العالمية وإستراتيجية الأوبك .

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي حول النفط

تمهيد:

منذ أن حفر الإنسان أول بئر نفطية سنة 1859 م كانت بداية عصر جديد ، لعب فيه النفط دورا أساسيا فقد أصبح سلعة إستراتيجية عالمية الطابع تعتبر من أهم مصادر الطاقة و مدخلا أساسيا في جل الصناعات ، ومن ثم أصبحت الصناعة النفطية مسألة اهتمام قومية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا الحالي تتصارع وتتكتل القوى الدولية من أجلها و لتأمين إمداداتها تشن الحروب .

إنطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل تحديد الاطار المفاهيمي حول هاته السلعة الاستراتيجية ، من خلال :

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفط**
- **المبحث الثاني: السوق النفطية و آلية التسعير**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفط

يعتبر النفط مادة إستراتيجية عالمية الطابع و محركا أساسيا للصناعة و التجارة الدولية ، مما يجعل من تحديد المفاهيم الأساسية لهذه السلعة من الأهمية بمكان .

المطلب الأول: تعريف النفط و خصائصه

يمثل النفط أحد أهم الثروات التي استغلها الإنسان و طوعها لتصبح مصدرا أساسيا للتنمية الاقتصادية ، لذلك سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى التعرف على النفط و خصائصه .

الفرع الأول: تعريف النفط :

إن كلمة النفط هي في الأصل لاتينية Petroleum و تعني Petr صخر و Oleum زيت ، أي إجمالا زيت الصخر، يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة فى ذات الوقت. فهو بسيط من حيث انه تكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين و الكربون ، و مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها ، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية و كل جزي يتألف من ذرات ، و تتحد خصائص المادة بعدد و نوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها و بعدد و نوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد تنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.

لذلك نجد تعريفات مختلفة للنفط بحسب أشكاله :

أ- **التعريف الأول**: يذهب إلى أنه مادة سائلة وهى مادة الهيدروكاربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام ، هذه المادة التي لها رائحة خاصة و متميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة يحسب الكثافة النوعية "لمادة النفط الخام، كما أن هذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكاربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس.[1]

ب- **التعريف الثانى** : يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية و كيمياوية مختلفة.

[1] أمينة مخلفي ، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،غير منشورة ، 2004–2005 ، ص 7.

كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل الغناديوم والحديد والصوديوم.[1]

إن وجود هذه الشوائب يعتبر أمرا غير مرغوب فيه، لتأثيرها السل بي على عمليات المعالجة والتكرير وهذا ما يقتضي إقامة أجهزة خاصة لتنقيته ومعالجته. ومن ذلك عمليات فصل الغاز (Gas Separation)وفصل المياه(Dehydration) وفصل الأملاح (Desalting) وفصل الكبريت (Desulphurization) والتسخين(Heating) وفصل الشمع بالمذيبات وكلها عمليات من شأنها زيادة التكلفة.[2]

و فيما يلي جدول يوضح لنا المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط:

الجدول رقم (1-1): معدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط

العنصر	النسبة المئوية بالوزن
الكربون	87-82
الهيدروجين	15-11
الكبريت	4-0.2
الأوكسجين	1
الفسفور	أقل من1%
المازوت	0.1
الرماد	0.11-0.05

المصدر: سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط ، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 40.

الفرع الثاني : خصائص النفط

للنفط خصائص و مميزات فريدة تجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الحديث، حيث أنه من بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية النفط نذكر ما يلي [3]:

[1] سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس،1999، ص 40.

[2] أمينة مخلفي، مرجع سابق ، ص8.

[3] حمادي نعيمة ، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف2008-2009 ،ص4.

أولا- درجة الكثافة النوعية : تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام و تقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي °API (American Petroleum Institute) ، التي نعني بها نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما ، حيث تتراوح بين 1 و 60 درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية و جودته أكبر، و بناءا على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاث أنواع :

أ- **النفط الخفيف** : وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق،ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي... مثل النفط الخام الجزائري والليبي والقطري.

ب- **النفط الثقيل** : درجة كثافته 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت. . .) مثل النفط الخام المصري والسوري.

ج - **النفط المتوسط** :تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و 35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة مثل النفط الخام السعودي والكويتي.

ثانيا- نسبة الكبريت في النفط الخام : تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لان وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) و النفط المر (الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت) .[1]

ثالثا- نقطة الانسكاب : نقطة الانسكاب مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة أي مدى لزوجة النفط، وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.

رابعا- نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح) :كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زيادات تكاليف إنتاجه، وتنخفض بذلك جودتها.

خامسا- مقاييس النفط: قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية يحسب الوزن أو الحجم:

[1] حمادي نعيمة: مرجع سبق ذكره، ص5

أ –**حسب الحجم** : وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر.

ب – حسب الوزن: الوحدة المستعملة عالميا هي الطن وفيها حوالي 7 براميل من النفط و تشمل ثلاث مقاييس[1]:

–الطن الطويل يساوي 1006 كغ.

– الطن المتري يساوي 999 كغ.

– الطن القصير يساوي 906 كغ.

كما يتميز النفط بالخصائص التالية [2]:

– تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف

– يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث.

– النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي طبيعة دولية وأهمية خاصة.

–يعتبر النفط مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله.

– تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.

– النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.

– تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية، بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

– يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال.

[1] نفس المرجع السابق، ص6

[2]- بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص، مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة2014-2015، ص8.

المطلب الثاني : مراحل إنتاج النفط .

سبق و أن ذكرنا أن موضوع اقتصاد النفط يتضمن مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد واستخراج و إنتاج و توزيع واستهلاك للسلعة النفطية، سوءا كانت بصورة سلعية أولية (خام) أو بصورة متنوعة ومتعددة لاحقة أي بصورة منتجات نفطية أو بصورة بتروكيماوية ، حيث تعتبر الصناعة النفطية ذلك النشاط الإنساني الإنتاجي المركب و المتباين و المتنوع في مراحله و بجالاته الواسعة و غير المحدودة ، فتترابط هذه المراحل وتتكامل مع بعضها البعض (بصورة عمودية و بصورة أفقية) لتكوين مجموع الاقتصاد النفطي ، كما أن تلك النشاطات الإنسانية الاقتصادية تكون على عدة مراحل حيث قامت الدراسات منذ أواخر القرن العشرون، إدراج جميع مراحل النشاط الصناعي النفطي عامة تحت مرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة المنبع (Amont / Up Stream) و مرحلة المصب (AVAL /Down Stream) ، حيث نستعرض شرح كل مرحلة كالأتي[1] :

الفرع الأول: مرحلة المنبع

تدعى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة العليا، تمثل مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية ، التنظيمية والإدارية ، الجيولوجية التكنولوجية و الاقتصادية، الهادفة إلى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية. سواء من ناحية كمية النفط وأنواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي وكذلك اقتصادية استغلاله.

إن هذه المرحلة رغم إجمالا واحدة، إلا أنّها فعليا تتضمن ثلاث مراحل أساسية (مرحلة البحث والاستكشاف، مرحلة الحفر والتنقيب، مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي)، رغم التباين فيما بينها والاختلاف بين كل منها، فهي متداخلة ومتكاملة فيما بينها. وإن هدفها واحد وهو المعرفة بتواجد النفط مكانيا وطبيعة ذلك التواجد، وتحديد خصائصه ومميزاته الممهدة لاستغلال الاقتصادي له نظريا وعمليا. ونستعرض المراحل الثلاث كالأتي:[2]

[1]- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983 ، ص 24

[2] -أمينة مخلفي: مرجع سابق، ص ص24-25.

أولا- مرحلة البحث و الاستكشاف: ظهرت مرحلة البحث و الاستكشاف بوضوح، منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض ، حيث ثبت أنه يوجد غالبا في الصخور الرسوبية، ورجحت هذه الظاهرة عبر التاريخ كفة نظرية المنشأ العضوي، وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجده بهذه الصخور. وعليه تركز البحث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات و قرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري، و من أهم الطرق المتبعة في البحث عن النفط ما يلي:[1]

1- الكشف الجيولوجي: عند البحث عن النفط في منطقة ما يجري أولا الكشف الجيولوجي، لمعرفة مدى مساعدة الظروف التي كانت سائدة خلال الأزمنة الجيولوجية القديمة على تكوينه ، و تتم هذه المرحلة عن طريق رسم خريطة للصخور، ليجري بعد ذلك البحث عن التكوينات الأرضية التي يحتمل لأن يتجمع فيها.

2- الكشف الجيوفيزيقي: إذا تعذر استخدام الكشف الجيولوجي لرسم خريطة تفصيلية للتكوينات الصخرية الموجودة تحت سطح الأرض تستخدم طريقة الكشف الجيوفيزيقي و التي تشمل:

- طريقة قياس الجاذبية: عن طريق أجهزة خاصة لقياس الاختلافات في قوة الجاذبية.
- طريقة قياس المغناطيسية: عن طريق تحديد الخواص المغناطيسية لكل نوع من الصخور.
- طريقة قياس الاهتزازات: بإحداث هزات أرضية اصطناعية و تحديد عن طريق أجهزة خاصة طبيعية المكونات الأرضية تبعا لرصد هذه الاهتزازات.

ب- مرحلة الحفر: و هي المرحلة الثانية بعد التنقيب ، حيث أنه رغم تعدد طرق التنقيب عن النفط و تطورها إلا أنه لا يمكن إثبات وجوده إلا بعملية الحفر و الوصول إلى مصايده ، ليحدد بعد ذلك جدوى هذا البئر تبعا للتكنولوجيا المتاحة و كميات النفط أو الغاز بهذه المصايد ، و عمقها ، و السعر الحالي له.[2]

على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، شهدت صناعة النفط تحسينات تقنية كبيرة في مجال البحث عن النفط وتنميته وإنتاجه، مما أدى إلى انخفاض التكلفة من نحو 27 دولارا للبرميل (بدولارات 2002) سنة 1981 إلى نحو 9 دولارات بنفس القيمة الثابتة للدولارات سنة 1995، وإن كان معدل التحسينات التقنية قد تراخى خلال النصف الأخير من عقد

[1] شريف بوقصبة ، انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة – دراسة حالة : شركة سوناطراك –الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016 ،

[2] - نفس المرجع السابق ، ص149.

التسعينيات. ولكن لا يصح أن يفهم من تلك التحسينات أن الاحتياطات العالمية من النفط قد استفادت منها بالنمو، بل العكس هو الصحيح، إذا لم تستطع تلك الاحتياطيات أن تعوض ما تم استخراجه منها على مدى العقدين الأخيرين.[1]

وتتفاوت المدة التي يتطلبها حفر البئر تبعا لعمقه و صعوبة المنطقة التي يحتوي فيها الحفر والمشاكل التي قد تنشأ أثناء الحفر وكلها تمتد في العادة إلى عدة شهور. وتتميز هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي النفطي بعنصر المغامرة أو المخاطرة على تنوعه واختلافه من منطقة وبلد إلى آخر، وعنصر المخاطرة مرتبط بطبيعة هذا النشاط ، حيث يتم إنفاق لرؤوس أموال كبيرة ولفترة زمنية ليست بالقصيرة و لشي ء مادي كامن في باطن الأرض قد يعثر عليه أو قد لا يعثر بعد القيام بعمليات البحث عنه و حفر الآبار التجريبية.

ج-مرحلة الاستخراج: و هي المرحلة النهائية لإنتاج النفط الخام، و يتم الاستخراج عن طريق التدفق الذاتي للآبار انطلاقا من الضغط المتوافر، أو عن طريق مضخات تساعد على استخراجه ، ليتم نقله عبر الأنابيب إلى العملاء أو لتخزينه ، و يتم نقله كذلك عبر هاته الأنابيب إلى معامل التكرير و الفصل .[2]

إن مرحلة استخراج النفط مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلتين السابقتين وتشكل المراحل الثلاث عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية. إن تدفق النفط في المرحلة الثانية للإنتاج يجري بواسطة الاستنزاف الطبيعي وذلك بالاعتماد على طاقة المكمن الطبيعي. فإذا كانت هذه الطاقة ضئيلة، فإن الضغط من المكمن يبدأ بالانخفاض الحاد باستمرارية الإنتاج، وبالتالي يبدأ معدل الإنتاج بالهبوط. لا يتجاوز مستوى لاستخلاص الطبيعي بفعل قوة المكمن مهما كان نوعه نسبة 50-60% وطالما أن الهدف، استخراج أكبر كمية ممكنة من النفط المخزون في الأرض وجب التفكير في طرق ثانوية للاستخلاص من شأنها تطوير المعامل بكل الطرق الممكنة ذات الجدوى الاقتصادية. [3]

حيث تستعين طرق الاستخلاص الثانوي بمختلف المكامن المستعملة في هذه المرحلة والتي تم تصنيفها على أساس قوة الدفع المؤثر منها، نذكرها فيما يلي:

[1] أمينة مخلفي، مرجع سابق ، ص ص 148 – 149 .
[2] شريف بوقصبة ، مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية: الواقع و الآفاق ،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي ، العدد التاسع ، المجلد الثالث ،2016 ، ص ص 3-4 .
[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص5.

- المكامن ذات الدفع الذاتي.
- المكامن ذات الدفع بالقبة الغازية.
- المكامن ذات الدفع المائي.
- المكامن ذات الدفع الجذبي .

كما تتمثل طرق الاستخلاص الثانوي في عملية حقن الآبار بوسائل مختلفة أهمها الحقن بالغاز والحقن بالماء. حيث تعتبر هذه الأجهزة أكثر الطرق كفاءة في الوقت الحاضر، ويتم حقن الماء في الطبقة الحاملة له والموجودة أسفل الزيت بواسطة آبار خاصة للحقن تساعد على إحلال النفط ودفعه باتجاه الآبار المنتجة له. كما هو موضح في الشكل رقم التالي :[1]

الشكل رقم (1-1): حقن الماء للاستخلاص النفط

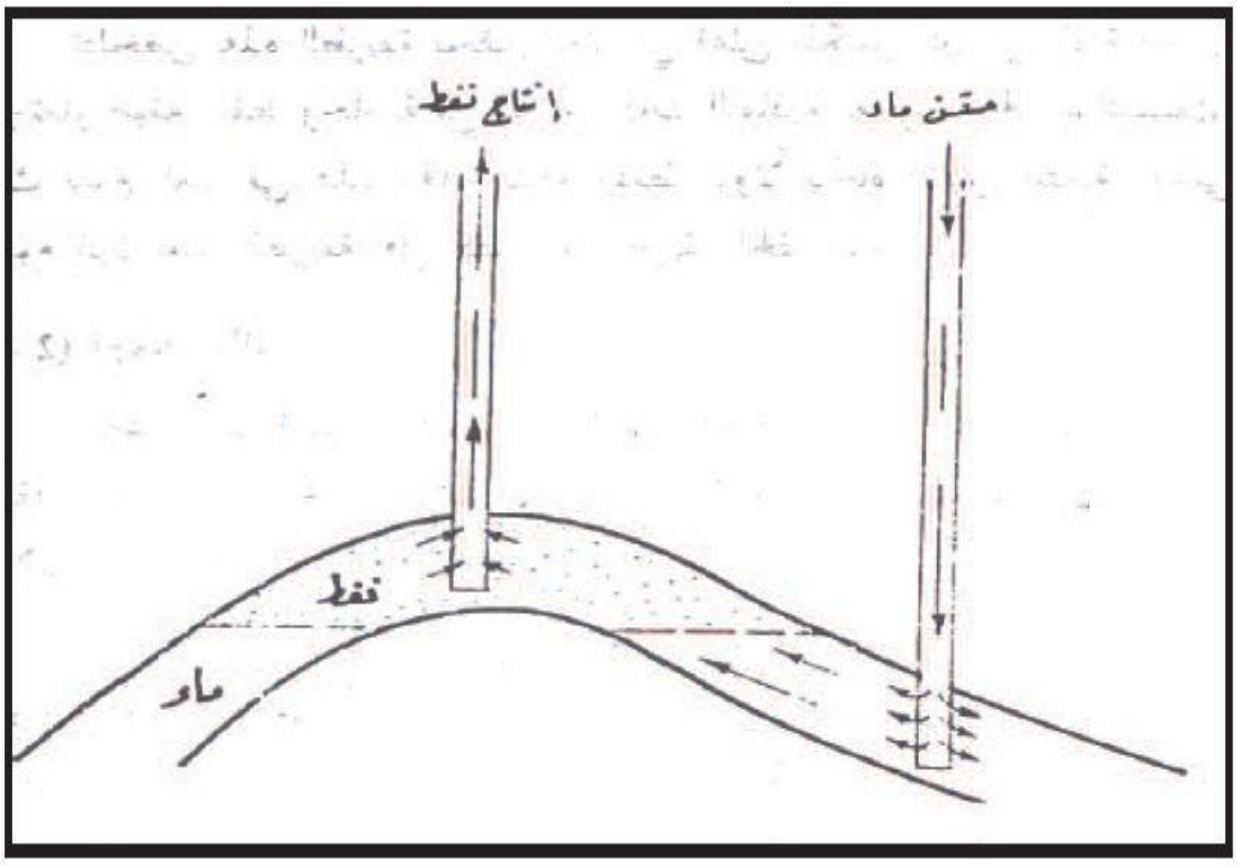

المصدر: أمينة مخلفي ، مرجع سابق،ص28.

[1] أمينة مخلفي،مرجع سابق، ص28.

د- معالجة النفط :[1] يتم معالجة النفط عن طريق تكريره بما يعرف بنظام التقطير، فبعد فصل عنصري الماء و الأملاح من النفط الخام ، تتم المعالجة بالحرارة للمزيج المتبقي ليترسب كل نوع من المشتقات تبعا لدرجة الحرارة المتعرض إليها، و يتحصل بذلك على المشتقات ، التي تختلف بنسبها من نفط لآخر، فمثلا برميل النفط الجزائري صحارى البلد (الخفيف – الحلو) يمكن أن يشتق منه بعد تكريره :

-نافتا: 34 %

- مازوت: 25%
- رزيديس: 25 %
- كيروسين: 12 %
- غاز البترول المميع: 04 % .

تساهم كل من هذه المشتقات في صناعات أخرى كمواد أولية مثل صناعة البتروكيماويات ، أو كوقود بعد إعادة تحسينها.

الفرع الثاني: مرحلة المصب

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع، وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا. حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه. وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب النظري و المعرفي، حيث تقوم مرحلة المصب كسابقتها على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومترابطة ومتكاملة عموديا فيما بينها. وتتجسد لنا هذه المراحل في أربع كالأتي: [2]

أولا- مرحلة النقل النفط : هي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره آو تصنيعه التكريري آو استهلاكه. وبتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بأنواعها البرية (كأنابيب والشاحنات.... الخ) والبحرية (السفن العملاقة). وقد تكون مناطق تصدير النفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة و على النطاق الداخلي والخارجي.

[1] شريف بوقصبة ، مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية: الواقع و الآفاق ، مرجع سابق ، ص4.
[2] محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية-أسس وتطبيقات"،الطبعة الأول،جامعة الموصل، العراق1987، ص23.

ثانيا– مرحلة التكرير أو التصفية النفطية : هي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة. وهذه المنتجات النفطية المتنوعة السالفة الذكر، بعضها أساسي أو رئيسي وبعضها ثانوي وبعضها خفيف كالبنزين والكيروسين، وبعضها ثقيل كالإسفلت أو الشمع مثلا وبعضها متوسط...الخ. يطلق على هذه المرحلة الصناعية مرحلة الصناعة التحويلية. لأنها نشاط صناعي معتمد ومرتبط بالمادة الخام النفطية لتحويله إلى منتجات

ثالثا– مرحلة التسويق و التوزيع: هي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي ، تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية وبتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

رابعا– مرحلة التصنيع البتروكيمياوية: هي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بترو كيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية .... الخ. تضم هذه المرحلة عددا واسعا وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في المجمل الاقتصادي الوطني أو العالمي (لم يبدأ ظهورها للوجود إلا منذ فترة الثلاثينات من القرن العشرين وفي بعض الأقطار كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا) [1].

يمكن اعتبار مرحلة التصنيع البتروكيمياوي من ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للترابط فيما بينهما واعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة النفطية بصورها وبأشكالها المختلفة. وقد لا تعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا للاستقلالية والانفعال فيما بين تلك المراحل، خاصة وأن العملية الإنتاجية النفطية تكتمل لوحدها بالمراحل السابقة الذكر فقط من دون مرحلة التصنيع البتروكيمياوي.

في العديد من بلدان العالم يقتصر النشاط الصناعي النفطي على المراحل الستة الأولى من مرحلتي المنبع والمصب ، في حين يمتد في بعض البلدان الصناعية الأخرى إلى مرحلة التصنيع

[1] أمينة مخلفي ،مرجع سابق،ص29.

البتروكيمياوي، بينما يقتصر نشاط الصناعة النفطية في العديد من بلدان أوروبا الغربية و الأسيوية التي لا تتوفر على الثروة النفطية في أراضيها بل تقوم باستيراد المنتجات النفطية خاما، على الصناعة البتر وكيماوية.

الشكل رقم (1-2): مراحل نشاط الصناعة النفطية

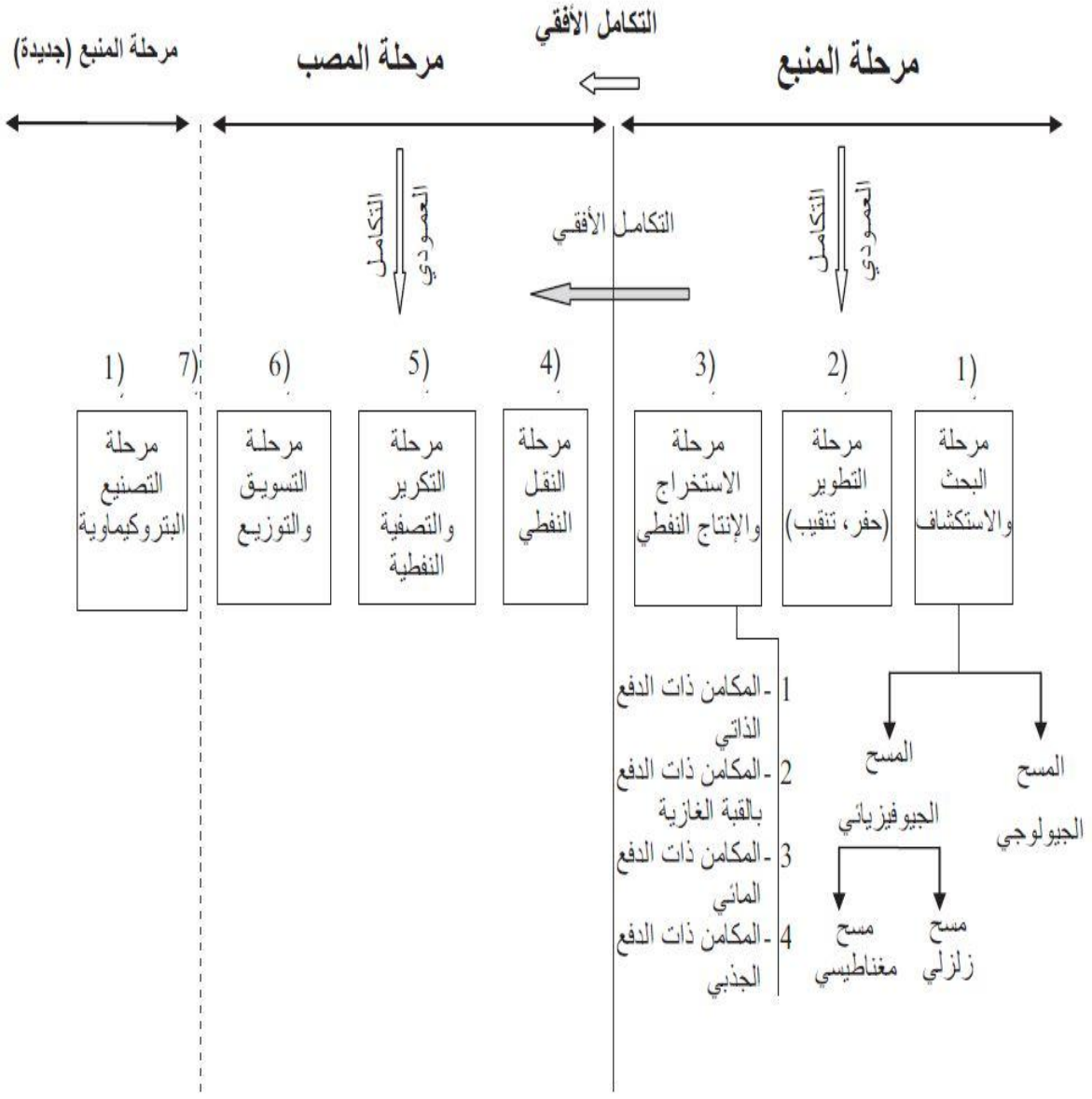

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص30.

المطلب الثالث: أهمية النفط

تزداد أهمية النفط يوما بعد يوم، وذلك تبعا لتعدد مشتقاته وتزايد استعمالاته في مستلزمات الحياة اليومية، حيث يتم تكرير النفط الخام بدرجاته المختلفة للحصول على مشتقات نفطية أخرى هامة مثل بنزين، غاز البترول المسال، الغازولين، زيت الغاز، وزيت الوقود ، كما يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة إستراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية وإنما أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية واجتماعية.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للنفط

تكمن أهمية النفط الاقتصادية فيما يلي: [1]

أولا- النفط كمصدر رئيسي للطاقة : الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها

أ- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

ب- تكلفة إنتاج النفط اقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.

ج- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

ثانيا- النفط مادة أولية أساسية في الصناعة: ما يميز النفط كمادة أولية انه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي،صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...)، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

ثالثا- النفط مصدر للإيرادات المالية : تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم

[1] بيطام ريمة، مرجع سابق ،ص9.

الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون فيشكل مشتقات نفطية (وليس في شكله الأولي كمادة خام).

رابعا– النفط أهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعات ها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

خامسا– النفط في مnشط الأسواق المالية: توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية،مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، مما يساهم في تنشيط السواق المالية.

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:[1]

أولا– النفط و قطاع المواصلات : يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين و المازوت (الديزل).

ثانيا– دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية : تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات،المطاط الصناعي، والأسمدة... دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

ثالثا– دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات،وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا و رأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

[1] بيطام ريمة، مرجع سابق، ص10.

رابعا– دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.

الفرع الثالث: الأهمية السياسية للنفط

تتضح هذه الأهمية من خلال :[1]

أولا– النفط و الاستقرار السياسي: يلعب النفط دورا هاما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على انه أساس السلام في العالم، وذلك لان توزيع النفط في العالم غير متكافئ ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، تعد الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من اغني المناطق في العالم به وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، فقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980وحرب الخليج 1990 وصولا إلى حرب العراق 2003 التي كان النفط السبب المباشر لكل منها.

ثانيا– النفط كسلاح ضغط : لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من اجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

الفرع الرابع: الأهمية العسكرية للنفط

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي وتزاد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب

[1] نفس المرجع سابق، ص11.

تجنبا لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.[1]

[1]- بيطام ريمة، مرجع سابق،ص 12.

المبحث الثاني: السوق النفطية والية التسعير

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم التطورات في حجم الاحتياطيات النفطية العالمية ، ثم إلى السوق النفطية و تطوراتها ، فأسعار النفط و محدداتها .

المطلب الأول: تطور الاحتياطيات العالمية في النفط

يعتمد تقدير حجم الاحتياطيات على المعايير المادية والاقتصادية، فالمعايير المادية تتمثل في تحديد الحقول (التنقيب) و القدرة على استغلال الموارد، كما يعد المعيار الاقتصادي أمرا بالغ الأهمية أيضا حيث يتم اعتبار الحقول قابلة للاستخدام في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، حيث يتضح حجم الاحتياطات العالمية المؤكدة عبر حجم الاحتياطيات النفطية العالمية التقليدية و غير التقليدية .

الفرع الأول: الاحتياطيات العالمية من النفط التقليدي

يتضح تطور حجم الاحتياطيات المؤكدة من هذا النفط من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (1-2): تطور حجم احتياطيات العالمية من النفط التقليدي وتوزيعها الإقليمي خلال الفترة: 1994 – 2014

الوحدة: مليون برميل

	1994	2004	2013	2014
أمريكا الشمالية	127.6	223.7	332.5	332.5
أمريكا اللاتينية و الجنوبية	81.5	103.4	329.8	330.2
أوربا و أوراسيا	141.2	140.8	157.2	154.8
الشرق الأوسط	663.6	750.1	808.7	810.7
إفريقيا	65.0	107.6	130.1	129.2
آسيا الباسيفيك	39.2	40.6	42.7	42.7
إجمالي العالم	1118.0	1366.2	1701.0	1700.1
الأوبك	778.9	918.8	1214.9	1216.5

Source: BP: BP Statistical Review of World Energy,64th Edition, June 2015,P: 06 .

[1] شريف بوقصبة ، مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية: الواقع و الآفاق ، مرجع سابق ، ص6.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

-الاحتياطيات العالمية النفطية انتقلت من : 1118 مليار برميل سنة 1994 إلى 1700,1 مليار برميل في 2014 ، أي بنمو يقدر بـ 52%: ، و كانت أكبر الدول احتياطا خلال سنة 2014 :

- فنزويلا % 17,5 : من الاحتياطي العالمي .
- المملكة العربية السعودية 15,7%: من الاحتياطي العالمي .
- كندا % 10,29: من الاحتياطي العالمي .

-احتلال منطقة الشرق الأوسط (متمثلة في: إيران ، العراق ، الكويت ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، الإمارات العربية المتحدة ، اليمن) المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم الاحتياطيات النفطية خلال الفترة : 1994 – 2014 ، مثلت 59,4%من الاحتياطي العالمي في سنة 1994 ، و 54,9% سنة 2004 ، و بلغت 47,7% من الاحتياطيات النفطية العالمية سنة 2014 .

-مثلت دول منظمة الأوبك 69,7% من الاحتياطي العالمي سنة 1994، 67,2 % سنة2004 ، و 71, 6 سنة 2014 .

الفرع الثاني: الاحتياطيات العالمية من النفط غير التقليدي(النفط الصخري)

النفط غير التقليدي له نفس مواصفات نظيره التقليدي إلا أنه يختلف في طرق وآليات استخراجه،ومن أهم النفوط غير التقليدية " النفط الصخري" الذي تتوزع احتياطاته في العالم كما يلي:

الجدول رقم (1-3): أهم الاحتياطات الدولية من النفط الصخري خلال سنة 2013

الوحدة: مليار برميل

المرتبة	الدولة	حجم الاحتياطي
01	روسيا	75
02	الولايات المتحدة الأمريكية	48
03	الصين	32
04	الأرجنتين	27
05	ليبيا	26
06	فنزويلا	13
07	المكسيك	13
08	باكستان	9
09	كندا	9
10	اندونيسيا	8
	إجمالي احتياطيات العالم	335

-**Source**: U.S Energy Information Administration EIA/ARI World Shale oil resource assessment, U.S Department of Energy, Washington, June2013, p:02.

من خلال الجدول السابق يتضح بان هذا النوع من النفط سيضيف احتياطيات هامة للاحتياطي العالمي من النفط التقليدي (ما يقارب 23 %)، و بالتالي فسيعزز مركز هذه الدول الأكبر احتياطيا في الخارطة الطاقوية الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن ما يواجهه هذا النفط من تحديات هي تكلفة الاستخراج (التي تقدر بما بين 40- 80 دولار للبرميل) العالية مقارنة بنظيره التقليدي[1].

المطلب الثاني: السوق النفطية

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي والدولي سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد وذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط .

[1] شريف بوقصبة ، مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية: الواقع و الآفاق ، مرجع سابق ، ص7.

تعد الشركات العالمية الكبرى عامة والشركات الأمريكية خاصة الطرف الأول في نشأة سوق النفط بسبب ولادة الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859 م حيث ترعرعت هذه الصناعة وتطورت في أحضان النظام الرأسمالي، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب إلى التطورات التاريخية لأسواق النفط العالمية.

الفرع الأول: السوق النفط (1945- 1986)

لقد مرت السوق النفطية بالمراحل التالية :

أولا- سوق النفط ما قبل 1945 :تميزت هذه الفترة بسيطرة الشركات النفطية العالمية والتحكم الاستغلالي والاحتكاري على اقتصاديات البلدان النفطية النامية من جهة، وعلى سوق النفط العالمية من جهة أخرى من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي .وفي الجوانب المتعددة لهذه السوق الحيوية من عرض وطلب وتسعير...الخ، حيث ترتب عن هذه السيطرة عدة آثار وخصائص ميزت سوق النفط العالمي في تلك الفترة بحيث تصب كلها في خدمة مصالح الشركات النفطية العالمية ومضرة لمصالح وموارد واقتصاديات) البلدان النفطية النامية ونلخص أهم هذه المميزات والخصائص لسوق النفط كالآتي :[1]

1- سيادة النمط الاستغلالي الكلاسيكي)الامتيازات النفطية القديمة (على النشاط الصناعي والاقتصادي النفطي في كل المناطق النفطية العالمية والتي جاءت مثلما ذكرنا لتخدم بالدرجة الأولى مصلحة ومنفعة الشركات النفطية العالمية ومصلحة بلدها الأم.

2- إنشاء الكارتل النفطي العالمي.

3-تشويه هيكل اقتصاديات البلدان النفطية مع إضعاف عملية تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

4- تحديد مقدار ومستوى النشاط الصناعي النفطي بصورة غير متلائمة، إن لم تكن متناقضة الإمكانيات النفطية للبلدان النفطية المنتجة ومع ظروف ومتطلبات هذه البلدان.

5- تحديد مقدار ومستوى الأسعار النفطية، وفق الصيغ والقواعد التي تحقق مصلحة ومنفعة الشركات الاحتكارية العالمية وبصورة خاصة، والبلدان الأم لهذه الشركات بصورة عامة.

6- تكريس صفة التبعية السياسية والاقتصادية للدولة النفطية إلى حكم الشركات الاحتكارية واقتصاديات بلدانها الأم.

[1]- بيطام ريمة، مرجع سابق ، ص28.

7-تحول النفط إلى مادة أساسية ورئيسية في هيكل المصادر الطاقية المستغلة في عالمنا المعاصر.

ثانيا- السوق النفط فترة 1945-1986 :[1] إن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها كانت بداية فترة مرحلة جديدة، مرحلة التحول والتغير في ظاهرة التركيز الاحتكاري المنفرد وكذلك الحد والتقليص للآثار الناتجة عن ذلك، نتيجة لنمو وظهور قوي وعوامل جديدة لعبت دورا مؤثرا وفعالا في تغيير صورة سوق النفط العالمي، من سوق مغلقة ومسيطر ومتحكم بها من قبل الاحتكار النفطي للشركات السبع أو الثماني الكبار إلى سوق مفتوحة وتؤثر بها أطراف جديدة، وخاصة طرف البلدان النفطية النامية إلى جانب الشركات النفطية المستقلة.

فرغم الدور المحدود للدول المنتجة للنفط وخاصة الدول الحديثة العهد بالاستقلال إلا أن فترة السبعينيات، فترة تأميم المحروقات، جعلت من سوق النفط العالمي يتصف بالتوازن في مجال الاحتكار، فالدول المنتجة والمصدرة للنفط هي فقيرة من حيث تكنولوجيا الإنتاج ووسائل التصنيع المتطورة لكن لها السلطة في عملية التسويق وتسعيرة النفط (العرض) خاصة بعد تشكيل التكتلات الاقتصادية مثل الأوبك و الأوابك التي عملت على خفض إلى حد كبير سلطة ونفوذ واحتكار الشركات السبع وبدأت الدول الأعضاء للتكتلات تكسب السيطرة على أسعار النفط مثلما حدث في أزمة1973.

أما الدول المستوردة و المستهلكة للنفط فسيطرت على نسبة قليلة من التسعيرة و بطرق غير مباشرة في حين أنها كانت الأقوى من جهة الإستراتيجية والتكنولوجيا وعمليات التصنيع بشتى وسائلها، وهو ما يتضح لنا في أزمة الثمانينات حين انخفض سعر النفط بسبب انخفاض الطلب عليه.

كما كان لمنظمة الأوبك دور جد كبير في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية والحد من سيطرتها على السوق النفطية، وذلك من خلال النتائج التالية:

1- فقدان الشركات العالمية لقوتها في تحديد الأسعار، بعد أن فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد وأسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية حيث قامت منظمة الأوبك برفع الأسعار وخفض الإنتاج مع حظر تصدير النفط إلى الو.م.أ وهولندا في سنة) 1973من حوالي دولارين للبرميل إلى أكثر من 8 دولارات للبرميل (أي تقدر الزيادة بأكثر من ./. 400 والى

[1]- بيطام ريمة ، مرجع سابق، ص29.

30دولار سنة 1980 والى 34دولارا سنة 1981 وقد استطاعت أن تفرض ذلك لعدة سنوات (1974-1981).

2- فقدان الشركات العالمية الجانب الأكبر من النفط المعروف باسم نفط المساهمة، نظرا لسيطرة الدول النفطية على منابع النفط فيها.

3-حرمان الشركات العالمية من تحقيق الأرباح الطائلة، بسبب تأميم صناعة النفط في الدول المنتجة والمالكة للمورد.

انعكست العوامل السالفة الذكر إيجابا على حجم وتطور التجارة العالمية للنفط حيث ارتفعت التجارة العالمية إلى نحو 33 مليون ب/ي سنة 1974 م لتبلغ ذروتها عند 35 مليون ب/ي سنة 1979م وقد ذهب جانب كبير من الواردات في سنة 1979 للتخزين في الدول الصناعية الغربية التي قامت باستخدامه للضغط نزوليا على الأسعار خلال النصف الأول من الثمانينات إلى أن انتهى الأمر بانهيار الأسعار إلى اقل من النصف سنة 1986 م.

وقد انعكس هذا التطور سلبا على التجارة الدولية في النفط فانخفض حجمها إلى نحو 20 مليون ب/ي سنة 1984م كما تقلص نصيب أوبك منها خلال الفترة (1974-1984م) من نحو 80بالمئة إلى اقل من 60بالمئة بذلك أخذت سيطرة أوبك على السوق العالمية للنفط تتآكل في وقت غاب فيه التنسيق بين دول الأعضاء إلى جانب هذا حلت دول أخرى مثل :المملكة المتحدة والنرويج مكانة مهمة على الساحة العالمية لسوق النفط وهذا راجع إلى الاكتشافات الجديدة التي قامت بها خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: سوق النفط مطلع القرن الحادي و العشرين

عرف نصف العقد الأول من مطلع الألفية الثانية تقلبات حادة في أسعار النفط لم يألفها السوق النفطي منذ السبعينيات من القرن الماضي إذ بعد أن استقرت الأسعار عند معدل 25 دولار للبرميل خلال الأعوام الممتدة من 2000 إلى 2003 هي الفترة التي عملت خلالها منظمة الأقطار المصدرة للنفط بالدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 22 و 28 دولار للبرميل باعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق إلا أن هذه الصورة اختلفت تماما بدءا من عام 2004مع ارتفاع الأسعار الذي بلغ ذروته عام 2006 حيث وصل 68.9 دولار للبرميل في حين لامست أسعار النفط في الأسواق المحلية)الخام الأمريكي الخفيف 78 (دولار ا للبرميل في الفترة

ذاتها وعلى الرغم إن الأسعار أخذت بالت ا رجع التدريجي عام 2006 لارتفاع المخزونات التجارية خصوصا وقود التدفئة ليستقر نحو 58 دولار للبرميل.[1]

وفي عام 2014 ومع التراجع الكبير في أسعار النفط الذي انعكس بتغيرات شكلية مهمة في السوق النفطية التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نمو اقوي من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي يحتاج إلى سعر مرتفع من اجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هو الدول المستوردة.

المطلب الثالث:تطور أسعار النفط ومحدداتها

لقد مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة

الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط (1973–1985)

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5– 3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينيات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت مابين 11–13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط .[2]

و ترجع هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث انه بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وان عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا وان الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها،وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلائم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها

[1] بيطام ريمة ، مرجع سابق، ص31.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم،أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية - النفط السوري نموذجا ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، 2010، ص136.

كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولارا للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985 ، و في بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط (1986–2000)

في هذه المرحلة شهد متوسط تلك الأسعار انخفضا خلال انهيار الأسعار عام 1986م إلى حوالي 13دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين 1986–1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في الإنتاج في الأوبك في تلك المدة. [1]

و في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المحزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3دولارا للبرميل ، و ببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولارا للبرميل.

الفرع الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط (2001–2010)

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب 5.3 دولارا بسبب أحداث 11–ديسمبر 2001، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر

[1] نفس المرجع السابق،ص136.

وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.

وفي عام 2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار.

و في سنة 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في سنة 2007 و 80 دولارا سنة 2008 وفي شهر جويلية عام2008والذي كان حوالي 147.27 دولارا للبرميل، ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر عام 2008 حيث وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ أكثر من سنة، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل فيحين انه ارتفع إلى 77.84 دولار في عام2010. [1]

الفرع الرابع: محددات أسعار النفط

من أهم محددات أسعار النفط ما يلي :

أولا- الطلب العالمي للنفط الخام :يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو الكير وستين كالنفط الأبيض للإنارة والتدفئة...الخ، أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية".

ثانيا- العرض العالمي للنفط الخام : يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا انه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

[1] بيطام ريمة، مرجع سابق،ص15

ثالثا – العوامل الجيوسياسية و الأزمات النفطية :لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب و عرض و مستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة ، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط ، فلقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات بمجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973 ، 1979 ، 1986 ، 1998 ، 2004 ، 2008 . [1]

رابعا – المضاربات في الأسواق النفطية الآجلة : يعتمد تحديد سعر برميل النفط على أسواق النفط العالمية – لاسيما في نيويورك و لندن – مما جعل من أهم المحددات لهذا السعر هو مدى المضاربة في هاته البورصات. فرغم عدم وجود دراسات علمية متخصصة إلا أنه أجمع الكثير من خبراء النفط العالميين – لاسيما من دول الأوبك – على أن للوسطاء دور مهم جدا في ارتفاع أسعار النفط ، حيث اتجه هؤلاء المضاربون لأسواق السلع عامة و النفط خاصة لجني المكاسب ، مما أدى إلى تداول ما يقارب مليار برميل يوميا على الورق في حين يتداول فعليا حوالي 85 مليون برميل يوميا .[2]

خامسا – انخفاض الدولار الأمريكي : لقد أكدت الدراسات العلاقة العكسية التي تربط سعر صرف الدولار الأمريكي بأسعار النفط ، حيث أنه كلما انخفض سعر صرف الدولار أدى إلى ارتفاع أسعار النفط التي تسعر به دوليا.[3]

سادسا – ارتفاع المخزونات النفطية : ثمة علاقة ترابط قوية بين المخزونات النفطية و الأسعار في السوق النفطية العالمية ، ، فخلال سنتي 2014 و 2015 كان لنمو المخزونات النفطية على المستوى العالمي تأثيرا مباشرا على أسعار النفط ، ففي سنة 2014 ارتفعت المخزونات النفطية العالمية (التجارية و الإستراتيجية) بنحو 195 مليون برميل مقارنة بعام 2013 (بمعدل نمو 2.5 %) مما أدى إلى انخفاض الأسعار.[4]

---

[1] السعيد رويجع ، التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الإقتصاد الجزائري (1970 – 2009) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص: التسيير و الاقتصاد البترولي ، كلية العوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ،2013/2012 ،ص9.

[2] شريف بوقصبة- بوعبد الله علي ، التطورات الراهنة في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل و الخيارات المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ، يومي: / ديسمبر 2016 ، ص 3 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص3.

[4] نفس المرجع السابق ، ص8.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول من هذه الدراسات الذي خصصناه ليكون كمدخل مفاهيمي حول النفط ، اتضح لنا بان النفط هو أهم مصادر الطاقوية في العالم وهذا ما جعله سبب الصراعات الحاصلة فوق الكرة الأرضية ، فمن أراد السيطرة على العالم لابد له إن يسيطر على أهم مصدر الطاقة وهي الثروة النفطية التي تتركز أساسا في الدول الشرق الأوسط الذي تحتوي أراضيه على ما يقارب ثلثي الاحتياطي العالمي.

وخصصنا أيضا في هذا الفصل إلى تعريف النفط وماهية خصائصها ، وماهية مراحل إنتاجه وكيفية استخراجه من باطن الأرض وأهميتها ، ودرسنا في هذا الفصل أيضا الحديث على السوق النفطية والية التسعيره من ناحية تطور الاحتياطيات العالمية في النفط واستهلاكها ، وتطور أسعارها ومحدداتها.

الفصل الثاني

إطار عام حول منظمة الدول المصدرة للنفط

تمهيد:

منظمة الدول المصدرة للنفط هيئة دولية تضم 12دولة تعتمد على صادراتها النفطية ، تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي المستخلص من النفط، وقد أنتجت هذه البلدان في نهاية الثمانينات من القرن العشرين حوالي نصف العالمي المطروح في الأسواق.

لذلك سوف نحاول في هذا الفصل شرح الإطار العام حول منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) وإمكانيتها في السوق النفطية، من خلال:

- **المبحث الأول:إطار عام حول منظمة الدول المصدرة للنفط**
- **المبحث الثاني: مكانة منظمة الدول المصدرة للنفط في السوق النفطية الدولية**

المبحث الأول: نشأة المنظمة الدول المصدرة للنفط و تطورها

إن دراسة منظمة الأوبك تقتضي الاستعانة بالمدخل التاريخي لمعرفة الظروف التي كانت تحيط بنشأتها المنظمة، فنشأتها و تطورها.

المطلب الأول:الأوضاع النفطية العالمية قبل إنشاء المنظمة

انتشر استثمار الشركات الأجنبية في مجال النفط قبل تأسيس منظمة الأوبك، و كانت أداة للسيطرة والهيمنة إذ أن تاريخ صناعة النفط هو في حد ذاته تاريخ الاستعمار بأشكاله القديمة والجديدة .فقد نجحت شركات النفط العالمية الكبرى في التسلل تدريجيا إلى الدول المنتجة للنفط والسيطرة على ثرواتها الوطنية، وتمكنت من ذلك بفضل النفوذ العسكري والسياسي للدول التي تنتمي إليها – و بالذات أمريكا وانجلترا–كما أن معظم الاضطرابات التي تحدث في البلاد التي تكون للاحتكارات الأجنبية نشاط فيها، تكون نتيجتها قيام حكم عسكري يحقق للشركات ما كانت لا تستطيع الحصول عليه أثناء الحكم الوطني .وبالتالي فقوة هذه الشركات تكمل في التغلغل بل وحتى التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستهدفة.

وقد سيطرت مجموعة صغيرة من الشركات اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط بالشقيقات السبع(Seven Sister's)، وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وهولندا.[1]

فقد انقسمت هذه الفترة إلى مرحلتين هما:[2]

الفرع الأول: السوق البترولية من بداية ظهورها حتى عام1940 :

الحفر عنه لم تكن بطريقة منظمة، حيث لم يبدأ الحفر بطريقة منتظمة لاستخراج البترول من باطن الأرض إلا عام1859

فخلال هذه السنة (1859) تمكن العقيد الأمريكي " أدويك دريك" *Adwin Drake* " من حفر أول بئر بعمق23 متر في مدينة " تيتوسفيل– *Tutisville* " الواقعة بمدينة " بنسلفانيا " بالولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- شكاكطة عبد الكريم،النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة منظمة الأوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية" مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، غير منشورة ' كلية العوم السياسية و الاعلام 2007-2008،ص ص15- 16.

[2]-العمري علي" دراسة تأثير تطورات أسعار النفطالخام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر1970/2006 ، مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ، غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر2007-2008 ،ص6.

لقد بدأت السوق البترولية–خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية –بنوع من المنافسة بين الشركات البترولية الصغيرة التي دخلت ميدان إستغلال الثروة البترولية، لكن سرعان ما ظهرت شركة أمريكية هي " ستاندار –أويل" ،" *Standard–oil* " التي أصبح تتحكم في النصيب الأكبر من الصناعة البترولية وهذا بعدما نجحت في إفلاس الكثير من المنتجين ، فاحتلت لوحدها ربع الطاقة الأمريكية، مشكلة بذلك احتكارا على السوق النفطية.

و بعد شدة الاحتكار الذي فرضته شركة *Standard–oil* " في أمريكا و خارجها ، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قوانين مناهضة للاحتكارات ، فمنعت هذه الشركة من التوسع أكثر والتنقيب في مناطق أخرى من أمريكا، و بالنظر للأخطاء التي أصبحت ترتكبها في مجال الاحتكار تم حلها عام1911الى 34 مؤسسة.

أدى هذا إلى تحول السوق النفطية من سوق يسيطر عليها محتكر واحد إلى سوق يتنافس فيه المشترون، فوقع صراع بين هذه الشركات خاصة بعد عام1926حول تحديد أسعار النفط، فاجتمعت بقلعة **أكناكري** باسكتلندا واضعة أتفاق بينها حول عدة مبادئ، هذا الاتفاق وقع يوم18سبتمبر1928وسمي باتفاق النوايا، وتضمن سبع بنود خلاصتها ألا تتنافس هذه الشركات فيما بينها ، وتجميد أو تحديد أسعار البترول، التسهيلات في الشحن والنقل والتفريغ وتحديد أسعار الناقلات .

وبعد هذه الاتفاقية قامت الشركات النفطية الكبرى بتحديد سعر موحد للبترول في أي نقطة من العالم وفق نظام أسعار" الخليج الزائد "أو الأساس الأحادي الجانب هذه النقطة هي خليج المكسيك و تجمعت هذه الشركات الكبرى في شكل كارتل مستوطنة في استراليا وفي إفريقيا والصين

الفرع الثاني: السوق البترولية من1940إلى 1960 :[1]

تميزت السوق البترولية خلال هذه المرحلة بنوع من الاحتكار خاصة بعد عقد اتفاقية "أكناكري"، التي تم خلالها وضع مبادئ توزيع مناطق النفوذ في العالم، فبرزت سبعة شركات كبرى أصبحت تعمل كتنظيم واحد في شكل كارتل مستوطنة في كل العالم، وأصبح أكثر اهتمامها على الشرق الأوسط لعدة اعتبارات منها:

أولا– قربها من أوربا، لأنه بعد الحرب العالمية الثانية وقع دمار اقتصادي كبير فيها، فقامت أمريكا بطرح مارشال للنهوض باقتصاد أوربا الذي يتطلب كميات ضخمة من النفط.

[1] العمري علي،مرجع سابق،ص6.

ثانيا– اتفاقيات التنازل عن استغلال الثروة مقابل أتوات زهيدة، التي استطاعت من خلالها الشركات الكبرى أن تستغل القانون لصالحها للحصول على رخص استغلال طويلة المدى تتماشى مع قيمة الأرباح، التي تضاعفت عن طريق رفع الإنتاج.

ثالثا– تكلفة الإنتاج المنخفضة مقارنة بنظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى المخزون الهائل من البترول.

و بزيادة الصادرات من بترول الشرق الأوسط انخفض سعره نسبياً بالقياس إلى سعر البترول في الولايات المتحدة، ففي حوالي1946–1947 انقطعت العلاقة المباشرة بين السعرين، و انتهى العمل بنظام النقطة الأساسية وحل محله الأسعار المعلنة.

وتم وضع نظام نقطة الأساس المزدوج، فوفق هذا النظام يتم تسعير بترول الشرق الأوسط الخام على أساس البترول المصدر من خليج المكسيك بعد أخذ عاملي الكثافة و النوعية في الاعتبار، تضاف إليه سعر أجور الشحن للمسافة الحقيقية التي يشحن عبرها البترول ، هذا الانفصال أدى إلى انخفاض أسعار بترول الشرق الأوسط.

فكانت لهذه التخفيضات انتقادات شديدة من جانب حكومات الدول المنتجة، التي قامت في أعقاب ذلك بإنشاء منظمة أو جبهة موحدة لحماية اقتصادها المعتمد بالخصوص على عائدات النفط، وكان ذلك يوم14سبتمبر1960 وسميت هذه المنظمة" الأوبك. "

المطلب الثاني: نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط و أهدافها

نظرا لما شهدته الصناعة النفطية من احتكارات من طرف شركات عابرة للقارات و استغلال لثروات الدول المنتجة لجأت مجموعة من الدول لإعلان رفضها لهذه الأوضاع و إنشاء منظمة تُعنى بإعادة مراجعة هذه الأوضاع بما يخدم مصالحها ، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط و أهدافها.

الفرع الأول: نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط

أدت التخفيضات المستمرة والمتعمدة لأسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الشركات البترولية الاحتكارية إلى عدم استقرار أسعار البترول الخام، و بالتالي تذبذب العوائد البترولية التي تحصل عليها البلدان المنتجة و التي تشكل مصدرا أساسيا في عملية التنمية، و لقد أدى اهتمام هذه الدول بمسائل الأسعار و ما يتعلق بها إلى التقارب فيما بينها و محاولة التوصل

إلى تنظيم يحمي مصالحها ، فأنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)* كجبهة موحدة للمنتجين[1].

فخلال الفترة 10الى14سبتمبر 1960 تأسست منظمة أوبك باتفاق الخمسة الدول الأساسية المنتجة للنفط : السعودية، إيران، العراق، الكويت ، فنزويلا، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، التي وقعت على الاتفاق التأسيسي للمنظمة ، و تسعى الأوبك لتنسيق وتوحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء و حماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق البترول العالمية ، و بذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها .وتتخذ المنظمة " فينا " عاصمة النمسا مقر ا لها، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق تكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى ، وانضمت قطر لهذه المنظمة عام1961 ، ثم إندونيسيا وليبيا عام 1963 ، الإمارات العربية المتحدة 1967، الجزائر 1969، نجيريا 1971، والإكوادور والغابون 1973، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي 1992و 1996.[2]

ويجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة أي دولة إذا توفرت الشروط التالية[3]:

أولا– أن تحقق الدولة فائضا كبيرا من النفط يخصص ل لتصدير، وذلك بعد تغطية احتياجاتها المحلية.

ثانيا– أن تتشابه المصالح النفطية لدولة العضو إلى حد كبير مع ظروف الدولة المؤسسة للمنظمة.

ثالثا– أن توافق على قبول العضو الجديد ثلاث أرباع أعضاء المنظمة بما فيهم الدول الخمس المؤسسة للمنظمة،أي أن معارضة أي دولة مؤسسة تحول دون انضمام العضو الجديد.

الفرع الثاني: أهداف الأوبك

تهدف الأوبك إلى :[4]

*OPEC: **O**rganization of the **P**etroleum **E**xporting **C**ountries

[1]- موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بلقا ي د،تلمسان، 2009-2010 ،ص70.

[2] OPEC:Brief History, available on : http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm . Consulting in : 28/04/2017

[3]- سالم بوغرارة ، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة مر2000-2011 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة2012-2013،ص4.

[4]- نفس المرجع السابق ،ص ص5- 6.

أولا– تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين.

ثانيا– المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، والتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط.

ثالثا– تحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية.

رابعا– المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

ولهذا كانت أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء الأوبك رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إحداث تغيير عادل في القوى الاحتكارية لإنتاج النفط والتي عملت على تجاهل مصالحها، وهذا بإيجاد جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع القوى الاحتكارية والمتمثلة أساسا في الشركات العالمية للنفط.

ومع تطور دور المنظمة في تحريك الاقتصاد العالمي عملت على تثبيت دورها وتحديد بعض الأهداف التي رأتها ضرورية لتضمن استمرارية:

– المشاركة في عقود الامتياز القائمة وتحسين شروطها.

– استغلال الدول المنتجة لمصالحها النفطية كلما أمكنها ذلك.

– إسقاط نفقات التسويق ورفع معدل الضريبة على الدخل ، وإيجاد الطريق للتعويض عل الآثار السيئة التي يتعرض لها الدخل استغلال الحقيقي للبرميل نتيجة التطورات النقدية العالمية اتجاه معدلات التضخم.

– المحافظة على الثروة النفطية بواسطة تقنية الإنتاج.

– التعاون مع باقي دول العالم بغرض إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤسس على مبادئ أكثر عدلا ،مما يحقق الرفاهية لكل شعوب العالم.

لقد كانت البلدان المؤسسة لمنظمة الأوبك عام1960 تحتضن 67% من احتياطات النفط العالمية، و تمثل 38% من إجمالي عمليات الإنتاج ، فكل هذا جعلها تسطر أهدافاً تسعى إليها تمثلت في [1]:

– إتباع أفضل الطرق لحماية المصالح الجماعية و الفردية للدول الأعضاء .

[1]-العمري علي، مرجع سابق،ص8.

– ضمان حصول الدول الأعضاء على دخل ثابت ومستقر يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

– العمل على الحد من التقلبات المفاجئة لأسعار النفط، ومحاولة إعادة أسعار النفط إلى ما كانت عليه سابقاً.

– توحيد السياسة البترولية خاصة من ضمنها تنظيم الإنتاج.

–الحصول على الخبرة الأجنبية و الطرق الفنية من الدول الصناعية.

– اتخاذ مواقف جادة و صارمة مع الشركات البترولية لإجراء تعديلات في الأسعار.

المطلب الثالث: تطور منظمة الأوبك

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1960 بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة الناضبة، وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية، كونها احد أهم العملاء في تصدير النفط،حيث تعتبر دول منظمة الأوبك من اكبر الدول المنتجة في العالم للنفط والغاز . كما يسجل احتياطها النفطي والغازي اكبر الاحتياطات العالمية.[1]

كان الهدف الأساسي من تطوير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تسيطر على ثلثي صادرات النفط الخام في العالم، هو رعاية المصالح لمنشئيها من خلال التكتل في مواجهة الشركات النفط الكبرى وتنظيم عمليات الإنتاج والسيطرة على الأسعار، وهو الهدف الذي توريده المنظمة لتطوير واجهتها خلال مسيرتها الطويلة.

وفي مايلي استعراض للمحطات الأساسية في تاريخ أوبك التي تتحكم في إنتاج وتسويق سلعة النفط الإستراتيجية:

الفرع الأول: التأسيس و النشأة: وهي منظمة الدول المصدرة للنفط، إن بثقة عن مؤتمر بالعاصمة العراقية بغداد 14 سبتمبر أيلول سنة 1960الذي عقده الأعضاء المؤسسون وهم خمسة دول الأساسية في إنتاج النفط وهي :إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا. وكان مقرها في مدينة جنيف السويسرية عام1965 ثم انتقلت إلى العاصمة النمساوية فيينا.

الفرع الثاني: تطور العضوية: إضافة إلى الدول الخمس لمؤسسة أوبك ازداد أعضائها على مدى السنين، فقد انضمت إليها قطر عام 1961،ثم ليبيا واندونيسيا عام 1962، ثم الإمارات عام1967 والجزائر عام 1969،ثم نيجيريا عام 1971، ثم الاكوادورعام 1972 وانسحبت في

[1]- سالم بوغرارة ، مرجع سابق،ص2.

عام1992 ثم عادت إليها في 2007 والغابون 1975، ثم انسحبت منها عام 1994وعادت إليها في شهر تموز/يوليو من عام 2016، كما انسحبت اندونسيا عام 2008، لكنها عادت إليها نهاية 2016.

الفرع الثالث: إقرار آلية الإنتاج : حاولت منظمة أوبك عام 1965ان تؤثر على سعر النفط الخام بتحديدها لسقف زيادة الإنتاج، فحددت لكل دولة حصتها منه إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم بذلك، وفي يناير/كانون الثاني 1968 أي بعد الحرب يونيو/حزيران 1967، تمكنت المنظمة من إبرام اتفاق مع الشركات الغربية يقضي بنزع الخصم على سعر البيع.

وخلال مؤتمر المنظمة في فبراير/شباط 1971اضطرت الشركات النفطية إلى التخلي عنى عقودها التقليدية الثنائية وتوقيع اتفاق جماعي يرفع مستوى الأسعار ووضع برنامج للسعر لست سنوات.

والعوامل التي مهدت إلى تطوير منظمة أوبك أبرزها:

1 زيادة إدراك الدول المنتجة والمصدرة للنفط لأهمية هذه الثروة التي تمتلكها .

2 ضرورة الاستغلال الأمثل لهذه الثروة الناضبة.

3 تعاظم أهمية النفط كمصدر من مصادر الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية.

4 ارتفاع الطلب على الطاقة.

5 مطالبة بعض الدول المصدرة للنفط الشركات النفطية بزيادة حصتها من عوائد النفط والتوتر الذي ساد بين هذه الدول والشركات.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لمنظمة أوبك

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك من ثلاث أجهزة رئيسية كالتالي[1]:

أولا: المؤتمر الوزاري: هو السلطة العليا للمنظمة، ويتألف من وفود من البلدان الأعضاء، ويجوز أن يضم الوفد مندوبا واحدا أو أكثر وكذلك مستشارين ومراقبين .ويترأس وزراء النفط عادة وفود بلادهم لدى المؤتمر .ويكتمل النصاب لعقد أي مؤتمر بحضو3/4 ممثلي البلدان الأعضاء. ولكل عضو كامل العضوية صوت واحد .وتتخذ جميع قرارات المؤتمر، باستثناء القرارات المتعلقة بالأمور الإجرائية، بالموافقة الجماعية لجميع الأعضاء كاملي العضوية.

[1]- شكاكطة عبد الكريم ، مرجع سابق،ص ص32- 33 .

ويعتبر التكييف مسألة موضوعية .بمعنى انه إذا أراد احد الأعضاء أن يحول دون صدور قرار من المؤتمر في مسألة معينة، فما عليه إلا أن يتمسك بأنها مسألة موضوعية أو غير إجرائية وهو ما يفسر عجز المنظمة في كثير من الأحيان عن اتخاذ أي قرارات ذات دلالة في مسألة برمجة الإنتاج.

يجتمع المؤتمر مرتين سنويا، غير انه يجوز بشروط خاصة عقد اجتماعات طارئة للمؤتمر (المادة 12) وينتخب المؤتمر رئيسا مناوبا(المادة14). كما يتمتع المؤتمر بمهام واسعة ذكرت في المادة (15) وهي:

1- رسم السياسة العامة للمنظمة ووضع السبل والوسائل المناسبة لتنفيذها.

2- البحث في طلبات الانضمام إلى عضوية المنظمة وإقرار تعيين أعضاء مجلس المحافظين والمصادقة على أية تعديلات للنظام.

3- -تعيين رئيس مجلس المحافظين والسكرتير العام لها.

4- -النظر والبث في طلبات ميزانية المنظمة التي يقترحها مجلس المحافظين.

ثانيا: مجلس المحافظين: يتألف هذا المجلس من المحافظين المرشحين من قبل الدول الأعضاء والذين حصلوا على موافقة المؤتمر، ويجتمع المجلس بمجرد بلوغ النصاب ⅔ من الأعضاء المحافظين،ولكل محافظ صوت واحد، تتخذ القرارات في المجلس بالأغلبية البسيطة وتمتد فترة عهدتهم سنتين، يجتمع المجلس مرتين في السنة ويعقد دورة استثنائية بطلب من رئيس المجلس أو بطلب من⅔ من أعضائه أو بطلب من الأمين العام،[1]

أولا- مهام المجلس: يهتم بما يلي:

-إدارة شؤون المنظمة وتنفيذ قرارات المؤتمر.

-ينظر ويبث في أية تقارير يقدمها السكرتير العام، ويقدم التقارير والتوصيات إلى المؤتمر حول شؤون المنظمة.

-يعد ميزانية المنظمة السنوية، ويقدمها للمؤتمر من اجل المصادقة.

-يدعو المؤتمر للانعقاد بدورة استثنائية ويحضر جدول أعمال المؤتمر، ويترأس مجلس المحافظين رئيس يعينه المؤتمر.

وتكمل مهام رئيس المجلس في:

[1]- شكاكة عبد الكريم، مرجع سابق،ص33.

– –تحضير اجتماعات المجلس.

–رئاسة المجلس خلال اجتماعاته.

–تمثيل المجلس في المؤتمر والاجتماعات الاستشارية.

ثالثا: الأمانة العامة(السكرتارية) :[1] تتولى المهام التنفيذية للمنظمة بتوجيه من مجلس المحافظين وهي تتألف من الأمين العام ونائبه وما يلزم من موظفين .والأمين العام هو المخول له قانونا صلاحية تمثيل المنظمة وهو أعلى موظف مسئول في الأمانة، ويدير شؤون المنظمة طبقا لتوجيهات مجلس المحافظين .وللمؤتمر أن يعين الأمين العام من بين رعايا احد البلدان الأعضاء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة وللمدة نفسها المادة 28 :ويعين الأمين العام رؤساء ومدراء الأقسام بموافقة مجلس المحافظين، كما ويعين موظفي الأمانة بعد ترشيحهم من قبل حكوماتهم المعنية أو عن طريق التعيين المباشر وفقا لنظام خدمة الموظفين .ويراعي الأمين العام عند إجراء هذه التعيينات التوزيع العادل للمناصب على رعايا الأعضاء.

يعتبر موظفو الأمانة العامة موظفون دوليون لهم صفة دولية، وعليه فإنهم لا يتلقون أثناء أدائهم لواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارج المنظمة المادة32 : يلاحظ أن الأمين العام للأوبك لم يلعب دورا ملموسا كما هو الحال بالنسبة للأمناء العامين لبعض المنظمات الدولية الأخرى وعلى رأسهم الأمم المتحدة، ويرجع ذلك إلى قصر المدة التي يقضيها الأمين العام في منصبه، والعدد المحدود للدول الأعضاء في المنظمة وحرصها على عدم التنازل عن أي من صلاحياتها إلى الأمين العام: أما الأجهزة الأخرى الفرعية فتتمثل في[2]:

أ –**دائرة الأبحاث:** وتتمثل مهامها في:

–تنفيذ برامج متواصلة الأبحاث تتطابق وحاجات المنظمة.

–التركيز على مواضيع الطاقة ومراقبة تنبؤ وتحليل تطورات الصناعة الطاقوية والبتروكماوية وتقييمها.

–تحليل المسائل المالية الاقتصادية المتعلقة بالأمور النقدية وصناعة النفط الدولية.

– الحفاظ على الأرشيف والمعلومات

[1]- شكاكطة عبد الكريم: مرجع سابق، ص ص33-34.

[2]- نفس المرجع السابق،ص34.

ب- دائرة شؤون الموظفين والأعمال الإدارية: تعمل هذه الدائرة على دراسة ومواجهة السياسة العامة، والعلاقات الاقتصادية المتبعة في الصناعات النفطية بين الدول، وتقديم الخدمات الإدارية لكافة اجتماعات المنظمة والاهتمام بإدارة شؤون الموظفين، المحاسبة، الإدارة الداخلية ومراقبة التغيرات الطارئة على صناعة النفط العالمية والإحاطة بها.

ج- دائرة الإعلامية: تقوم بالتركيز على آراء ووجهات نظر منظمة الأوبك قصد التوصل لفهم صحيح لأهداف وجودها تتولى هذه الدائرة نشر المطبوعات وتوزيعها وإقامة الاتصالات مع العالم الخارجي لتوضيح السياسات والأهداف المتبعة من طرف المنظمة [1].

د- مكتب الأمين العام: يقوم هذا المكتب بتقديم المساعدة التنفيذية للامين العام في مجال الاتصال بالحكومات والمنظمات والوفود وإعداد الاحتجاجات.

هـ- وحدة الشؤون القانونية: تتولى إعداد الدراسات والتقارير القانونية بغرض التأكد مما يتوافق مع مصلحة المنظمة والدول الأعضاء.

و- مجلس اللجنة الاقتصادية: جاء بموجب انعقاد المؤتمر السابع في جاكرتا بين23و28 نوفمبر1964 نص القرار 22/04 بهدف مراقبة أسعار النفط، وتم الموافقة على هيكلة اللجنة في المؤتمر الثمن كهيئة متخصصة دائمة تتألف من ممثلين، ومهامها:

- جمع المعلومات المطلوبة عن طريق الاتصال بالهيئات الخاصة والعامة في صناعة النفط.
- تقديم تقارير شهرية للبلدان الأعضاء عن عملها وتوصيات.
- إعادة التوازن بين العرض والطلب وتحقيق أسعار ثابتة.

[1]- شكاكطة عبد الكريم: مرجع سبق ذكره،ص35.

المبحث الثاني: مكانة منظمة الدول المصدرة للنفط في السوق النفطية الدولية

الأوبك هي منظمة عالمية لتصدير النفط حول العالم سوف نحاول في هذا المبحث الحديث على إمكانياتها النفطية ، ودورها في الحفاظ على استقرار أسعارها.

المطلب الأول: إمكانيات الأوبك النفطية

خصصنا هذا المطلب في احتياطيات والإنتاج النفطية

الفرع الأول: احتياطيات النفط الخام المؤكد للأعضاء في منظمة أوبك

وسوف نستعرض أهم احتياطيات دول المنظمة من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-1) : احتياطيات دول الأوبك خلال الفترة (2011-2015)

الوحدة : مليون برميل

	2011	2012	2013	2014	2015	التغير بين 15/14
الجزائر	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	-
الإكوادور	8.235	8.235	8.832	8.273	8.273	-
فنزويلا	297.571	297.735	298.350	299.953	300.878	0.3
إيران	154.580	157.300	157.800	157.530	158.400	0.6
العراق	141.350	140.300	144.211	143.069	142.503	0.4 -
الكويت	101.500	101.500	101.500	101.500	101.500	-
قطر	25.382	25.244	25.244	25.244	25.244	-
السعودية	265.405	265.850	265.789	266.578	266.455	-
الإمارات	97.800	97.800	97.800	97.800	97.800	-
انغولا	9.055	9.055	9.011	8.423	9.524	13.1
الغابون	2.000	2.000	2.000	2.000	2.000	-
ليبيا	48.014	48.472	48.363	48.363	48.363	-
اندونيسيا	3.640	3.291	3.303	3.303	3.230	2.2 -

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, P22.

من خلال الجدول التالي نلاحظ إن الجزائر من سنة 2011الى 2015 بقية بنفس الاحتياطات 12.200 ألف برميل/يوم، والإكوادور مرة من خلال الفترة 2011الى2015 بتغير طفيف من 8.235 ألف برميل/يوم إلى 8.273، وفنزويلا كان احتياطها في سنة 2011 ب297.571

ألف برميل/يوم، إلى سنة 2014 زادا احتياطها إلى 299.953 إلف برميل/يوم، ومن سنة2014 -2015 زادة بنسبة0.3% وأصبح 300.878 ألف برميل/يوم، أما إيران كان احتياطها في سنة2011 ب154.580 إلى سنة 2014اصبح ب157.530، أما في سنة 2015 زادت من احتياطها ب 0.6% واصبح158.400، أما العراق في سنة 2011 كان احتياطها 141.350 ألف برميل/يوم، إلى سنة 2014 كان احتياطها 143.069الف برميل/يوم، وفي سنة 2015 انخفضا احتياطها بنسبة 0.4% واصبح142.503،أما الكويت فحافظت على احتياطها من سنة 2011 إلى 2015 ب101.500 ألف برميل/يوم، وقطر في سنة 2011 كان احتياطها ب 25.382 ألف برميل/يوم، إلى سنة 2015 ب 25.244 ألف برميل/يوم، أما السعودية كان احتياطها في سنة 2011ب 265.405 ألف برميل/يوم، إلى سنة 2015 وأصبح احتياطها ب 266.455 ألف برميل /يوم، وحافظت الإمارات على احتياطها من سنة 2011 إلى 2015 ب 97.800 ألف برميل/يوم، وانغولا كان احتياطها في سنة 2011ب 9.055 ألف برميل/يوم، إلى 2014 انخفض وأصبح احتياطها يقدر ب 8.423 ألف برميل/يوم، وزادا احتياطها ب 13.1% في سنة 2015واصبح يقدر ب 9.524الف برميل/يوم، أما في مايخص الغابون فحافظة على احتياطها من سنة 2011 إلى 2015 ب 2.000 ألف برميل/يوم، وليبيا كان احتياطها في سنة 2011 يقدر ب48.014الف برميل/يوم، إلى سنة 2015 وأصبح احتياطها ب 48.363 ألف برميل/يوم، و اندونيسيا كان احتياطها في سنة 2011 ب 3.640الف برميل/يوم، إلى سنة 2015 انخفضا وأصبح يقدر ب 3.230 ألف برميل/يوم.

الفرع الثاني: تطور **إنتاج النفط الخام لمنظمة الأوبك:**

سوف نستعرض تطور إنتاج النفط الخام لدول الأوبك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-2) : تطور إنتاج النفط الخام لدول الأوبك خلال الفترة (1960 – 2015)

الوحدة : ألف برميل / اليوم

	1960	1970	1980	1990	2000	2015
الجزائر	181.1	1029.1	1019.9	783.5	796.0	1157.1
انغولا	1.1	83.9	150.0	473.8	736.1	1767.1
إكوادور	7.5	4.1	204.1	268.1	392.2	543.1
اندونيسيا	409.6	853.6	1575.7	1299.3	1272.5	690.1
إيران	1067.7	3829.0	1467.4	3135.3	3661.3	3151.6
العراق	972.2	1548.6	2646.4	2112.6	2810.0	3504.1
الكويت	1691.8	2989.6	1663.7	858.6	1996.1	2858.7
ليبيا	–	3318.0	1831.6	1389.1	1347.2	403.9
نيجيريا	17.4	1083.1	2058.0	1726.7	2053.6	1748.2
قطر	174.6	362.4	471.4	405.6	648.2	656.0
السعودية	1313.5	3799.1	9900.5	6412.5	8094.5	10192.6
الإمارات	–	779.6	1701.9	1762.6	2174.7	2988.9
فنزويلا	2846.1	3708.0	2165.0	2135.2	2891.0	2653.9
الأوبك	**8682.6**	**23388.1**	**26855.6**	**22780.9**	**28873.3**	**32315.2**

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, P22.

من خلال الجدول نلاحظ أنا الجزائر في سنة 1960 كان إنتاجها من النفط الخام 181.1 ألف برميل/يوم،وكان في زيادة مستمرة إلى سنة 1980 وأصبح ب1019.9 ألف برميل/يوم،ثم في سنة 2000 انخفض إنتاجها تدريجيا الى796.0 ألف برميل/يوم، ثم في 2015 زادا إنتاجها وأصبح يقدر ب1157.1 ألف برميل/يوم، وانغولا في سنة 1960كان إنتاجها 1.1 ألف برميل/يوم، وزادا بزيادة مستمرة إلى سنة 2015 وأصبح يقدر إنتاجها ب1767.1 ألف برميل/يوم، والإكوادور كان إنتاجها في سنة 1960ب 7.5 ألف برميل/يوم، وأصبح في سنة 2015 يقدر ب 543.1 ألف برميل/يوم، أي تقريبا كان في زيادة مستمرة، و اندونيسيا كان من

إنتاجها في سنة 1960 ب 409.6 ألف برميل/يوم، وزادة بنسبة أكثر من ثلاثة أضعاف إلى سنة 1980واصبح يقدر إنتاجها ب1575.7 ألف برميل/يوم، ثم بدا في انخفاض مستمر إلى سنة 2015 وأصبح ب690.1 ألف برميل/يوم، و إيران كان إنتاجها في سنة 1960 ب 1067.7 ألف برميل/يوم، ثم زادا بزيادة كبيرة إلى سنة 1970 وأصبح يقدر ب 3829.0 ألف برميل/يوم، ثم انخفض في سنة 1980 إلى 1467.4 ألف برميل/يوم، ثم بعدها زادة إلى 3661.3 ألف برميل/يوم، في سنة 2000، ثم انخفض إلى 3151.6 ألف برميل/يوم، في سنة 2015، أما العراق كان إنتاجها في سنة 1960 ب 972.2 ألف برميل/يوم، ثم زادا إلى 2646.4 ألف برميل/يوم، في سنة 1980، ثم انخفض في سنة 1990 إلى 2112.6 ألف برميل/يوم، ثم زادا إلى سنة 2015 وأصبح إنتاجها يقدر ب3504.1 ألف برميل/يوم، والكويت كان إنتاجها في سنة 1960 يقدر ب1691.8 ألف برميل/يوم، وهو في زيادة إلى 1970 وأصبح 2989.6 ألف برميل/يوم، ثم بدا في انخفاض إلى سنة 1990 وأصبح يقدر ب858.6 ألف برميل/يوم، ومن بعد ذلك أصبح في زيادة مستمرة إلى سنة 2015 وأصبح يقدر2858.7 ألف برميل/يوم، أما ليبيا كان إنتاجها في سنة 1970 يقدر ب 3318.0 ألف برميل/يوم، وهو في حالة تدني إلى سنة 2015 أصبح إنتاجها إلى 403.9 إلف برميل/يوم، أما نيجيريا كان مقدار إنتاجها في سنة 1960ب 17.4 ألف برميل/يوم، وهو في حالة زيادة إلى سنة 2000 وأصبح ب2053.6الف برميل/يوم، ثم انخفض إلى 1748.2 ألف برميل/يوم، في سنة 2015، أما قطر كان إنتاجها في سنة 1960 يقدر ب 174.6 ألف برميل/يوم، وهو في حالة زيادة إلى سنة 2015 وأصبح ب656.0 ألف برميل/يوم، أما السعودية كان إنتاجها في سنة 1960 يقدر ب1313.5 ألف برميل/يوم، وهو في حالة زيادة مرتفعة وكبيرة جدا إلى سنة 1980 وأصبح يقدر أنتاجها ب 9900.5 ألف برميل/يوم، ثم انخفض إنتاجها إلى 6412.5 ألف برميل/يوم، في سنة 1990 وبعدها ارتفع إنتاجها إلى سنة 2015 بمقدار 10192.6 ألف برميل/يوم، أما في ما يخص الإمارات فكانا إنتاجها في 1970 يقدر ب779.6 ألف برميل/يوم، وهو في حالة زيادة مستمرة إلى سنة 2015 وأصبح يقدر إنتاجها ب 2988.9 ألف برميل/يوم، أما فنزويلا كانا إنتاجها في سنة 1960 ب 2846.1 ألف برميل/يوم، وأصبح في سنة 1970 يقدر ب 3708.0 ألف برميل/يوم، ثم انخفض إلى سنة 1990 وأصبح ب 2135.2 ألف برميل/يوم، ثم زادة في سنة 2000 وأصبح ب 2891.0 ألف برميل/يوم، وبعدها إلى سنة 2015 انخفض إنتاجها إلى 2653.9 ألف برميل/يوم، وفي الأخير نقول إن مجموع منظمة الأوبك كانا إنتاجها في سنة نشأتها 1960 يقدر ب 8682.6 ألف برميل/يوم، وهو في زيادة إلى سنة 1980 وأصبح إنتاجها يقدر ب 26855.6 ألف برميل/يوم، وبعدها انخفض إلى 22780.9 ألف برميل/يوم، في سنة 1990، وبعدها وهو في حالة زيادة مستمرة إلى سنة 2015 وأصبح يقدر ب 32315.2 ألف برميل/يوم.

المطلب الثاني: دور الأوبك في الحفاظ على استقرار أسعار النفط

لمنظمة الأوبك دورا أساسيا في توازن واستقرار السوق النفطية العالمية، حيث تعتبر أداة فاعلة في الإمدادات النفطية، من خلال تزوديها العالم بنحو 40 % من الإمدادات ، لذلك سنحاول أن نتطرق من خلال هذا المطلب إلى آلية الأوبك لضبط الأسعار و دورها في تحقيق الاستقرار في السوق النفطية .

الفرع الأول: آلية أوبك لضبط الأسعار من التأسيس إلى عام 1973 م :

إن الهدف المعلن عند إنشاء المنظمة هو منع أسعار النفط من الانخفاض ، على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات و بين الدول المنتجة ، و بدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلا و شيئا فشيئا، و استطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للنفط عند مستواها في أوت 1960 و لأكثر من 10سنوات بعد ذلك، و بالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساسا لحساب عائدات الحكومات المنتجة ، و بصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات و الذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 20- 25 % خلال هذه الفترة، لقد تميزت هذه الفترة بلوتباط نظام تسعير النفط الخام بالسياسات الاحتكارية لشركات النفط، و التي تعكس الاستراتيجيات السياسية الإجمالية للدول الصناعية التي تتبعها هذه الشركات وعلاقاتها مع الدول المنتجة للنفط .[1]

الفرع الثاني: السياسة التسعيرية للأوبك خلال الفترة (1973 – 2000) :

إن أهم السياسات التي اتخذتها الأوبك في هذه الفترة ما يلي :[2]

أولا – وجود هيكل سعري ذو مستويين : منذ أكتوبر 1973ونتيجة لتعارض وجهات النظر إزاء" سعر نفط الإشارة " نشأ ما يسمى الهيكل ألسعري ذو المستويين أي وجود مستويين من الأسعار تطبقهما الأوبك في نفس الوقت هما الأسعار المعلنة والمتحققة ، و خلال الأشهر الثلاثة التالية لحرب أكتوبر تصاعدت هذه الأخيرة- أي الأسعار المتحققة – في السوق بشكل سريع حيث وصلت إلى 20 دولارا للبرميل، مما دفع المنظمة إلى رفع عائدات الحكومة بالنسبة لبترول الإشارة إلى 7 دولارات للبرميل على أن يكون السعر المعلن هو 11.651دولار جانفي 1977 ، بل أن

---

[1] سالم بوغرارة ، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك و انعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2000-2011) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص : إقتصاد و تسيير بترولي ، كلية العوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012 / 2013 ، ص 13.

[2] المرجع السابق نفسه ، ص ص14- 16.

السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام 1974 و1975 للبرميل اعتبارا من 1974/01/10 كما كان من المفترض أن يبقى هذا السعر ساري المفعول حتى أول جانفي 1977 ، بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام 1974 و 1977.

ثانيا – محاولة توحيد الأسعار :بسبب انخفاض سعر النفط المؤشر بدءا من جانفي 1974 وبسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن وعوائد الحكومة وهدف سد الفجوة بين الأسعار المحققة وبين التكلفة التي تتحملها الشركات، اتخذت منظمة الأوبك في 1974/12/13 قرارا بجعل معدل عائدات الحكومة بالنسبة لنفط الإشارة العربي الخفيف : 10 و 12 دولارا للبرميل ، على أن يطبق في كل الدول المنتجة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بكل عضو فيما يخص تكلفة الإنتاج، أما هدف المنظمة من هذا القرار فهو توحيد سعر النفط و إلغاء كل من السعر المعلن، الريع و تحديد هامش الشركات بمقدار 22 سنتا للبرميل ، كما قررت الأوبك دراسة نظام موحد لتحديد القيم النسبية لبقية أنواع النفط المنتجة في المنظمة، فمن الصعب تحديد فروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي بسبب الطبيعة المعقدة والديناميكية للسوق النفطية العالمية ، ومع استمرار سعر النفط المؤشر في الانخفاض خلال عامي 1975 و1976 قررت منظمة الأوبك في ديسمبر 1976 زيادة هذا السعر من 11.01 إلى 12.09 دولار للبرميل بدءا من أول جانفي 1977 ، لكن الخلاف الذي نشأ حول هذا التغيير أدى إلى تقرير المنظمة باستثناء السعودية والإمارات زيادة قدره 5 % حتى نهاية جوان 1977 و زيادة أخرى مماثلة بدءا من جويلية لنفس السنة،وفي جوان1977 تراجع الأعضاء عن الزيادة الثانية.

ثالثا – محاولة تجميد الأسعار :حاولت منظمة الأوبك تجميد أسعار النفط في منتصف عام 1977 حتى آخر عام 1978 رغبة منها في إظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة، إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف الدولار لذلك تقرر في مؤتمر أبو ظبي في ديسمبر 1978 زيادة سعر النفط بصورة تدريجية تصل إلى14.5% مع نهاية عام 1979 ، و اشترطت دول الأوبك أن تعمل الدول الصناعية على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية كما تعمل على تثبيت سعر الدولار، إلا أنه لم يمر على قرارها سوى 24 ساعة حتى انخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2 %.

رابعا – وضع حد أعلى للأسعار : رغم استحداث منظمة الأوبك سنة 1978 لما سمي " لجنة الإستراتيجية طويلة المدى " فإنها لم تستطع حتى منتصف عام 1979 التوصل إلى سياسة موحدة

بخصوص الأسعار ، ونظرا لشعور غالبية الدول الأعضاء باستثناء السعودية بأن الضغط التضخمي وانخفاض مستوى الإنتاج في إيران بعد الثورة يبرر زيادة الأسعار زيادة ملموسة ، من هنا قررت الأوبك تعديل سعر الإشارة إلى 18 دولار للبرميل وإضافة علاوة السوق المقدرة بدولارين بخلاف الفرق المعتاد الذي يبرره مزايا بترول كل دولة متى استوجبت ظروف السوق ، ذلك على أن لا يتجاوز سعر البرميل في جميع الحالات 23.5دولار، وقد ساد الاعتقاد في أوساط الأوبك أن وضع الحد الأعلى يتيح للحكومات بعض المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه.

خامسا – محاولة تحقيق الاستقرار في سوق النفط : أكد أعضاء الأوبك نيتهم في عدم زيادة الإنتاج تعويضا عن انخفاض الصادرات الإيرانية وذلك في مؤتمرهم غير العادي في ماي 1980، إلا أن السعودية قد رفعت إنتاجها إلى 9.9 مليون برميل يوميا سنة 1980 مقابل 9.5 مليون برميل يوميا سنة 1979 و 8.3 مليون برميل يوميا في سنة 1978 ، من ناحية أخرى عادت المنظمة في مؤتمرها المنعقد في جوان من نفس السنة تحقيق الاستقرار في سوق النفط الدولي بواسطة تحديد مستوى سعر النفط الخام " المؤشر " عند حد أعلى سقف يبلغ 32دولار للبرميل ، على أن لا تزيد فوارق النوعية والموقع الجغرافي على 5 دولارات للبرميل وأن تكون هذه الأسعار سارية المفعول من بدءا أول جويلية 1980 ، كما تقرر في سبتمبر من نفس السنة في مؤتمر غير عادي ل لأوبك تثبيت سعر النفط الخام" المؤشر " عند 30 دولار للبرميل وتجميد الأسعار الرسمية لأنواع النفط الأخرى عند ذات المستوى ، لكن السعودية آثرت مرة أخرى إبقاء سعر بترولها عند 28 دولار للبرميل و عدم رفعه إلى المستوى المحدد من طرف الأوبك ، لذلك استمر الفرق بين السعر السعودي و سعر الإشارة يتسع برغم أن كلاهما قد ارتفع بعد ذلك إلى 32 دولار للبرميل و الثاني إلى 36 دولار للبرميل في نهاية سنة 1980

الفرع الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك مع بداية القرن الحادي و العشرين :

شهد عام 1998 انهياراً كبيراً في أسعار النفط أدى إلى وصول سعر البرميل إلى 9 دولار ، كما أن انهيار الأسعار الذي حدث عام 1986 أدى إلى سقوط نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط وأصبحت هذه السلعة الإستراتيجية تخضع لضغوطات السوق باعتباره هو المحدد الأساسي للسعر.

ونتيجة لمجهودات الدول الصناعية (المستهلك الرئيسي للنفط) لإضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة الأوبك في رسم سياسات النفط ، أدى ذلك إلى فشل آلية السوق وانخفاض أسعار النفط في بعض الأحيان وارتفاعها في أحيان أخرى ،،ونتيجة لعدم استقرار الأسعار شهدت الدول الصناعية والدول المنتجة العديد من الأزمات.

ولذلك أدركت الأوبك أن العرض والطلب هما العاملان الأساسيان لتحديد سعر النفط ،،هذا بالإضافة إلى بعض الاعتبارات الأخرى مثل :سقف الإنتاج ، وحصة كل دولة وضرورة الالتزام بتلك الحصة ، والأخذ بعين الاعتبار مستوى النمو الاقتصادي العالمي وتأثيره على الطلب ، إضافة إلى عامل أساسي آخر وهو محاولة التنسيق الوثيق بين الدول الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في المنظمة .

ومن هنا أقرت منظمة الأوبك "آلية لضبط الأسعار" والتي تقضي بتخفيض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يومياً إذا ظل سعر السلة أدنى من 22 دولار لمدة عشرة أيام عمل متصلة ، وزيادته بنفس الكمية إذا أرتفع السعر فوق 28 دولار للبرميل طوال 20 يوماً متصلة.

ومنذ اتفاق مارس 1999 حافظت أوبك على أسعار مستقرة معتمدة هذه الآلية التي اتفقت عليها دول المنظمة مع دول خارج المنظمة ، إلا أن عدم تجاوب بعض الدول جعل المنظمة في مأزق ، كما ألقت هجمات 11 سبتمبر بثقلها على أسعار النفط ،،لتتالى بعدها الإحداث السياسية التي تسببت في زيادة الأزمات النفطية والتي كان آخرها أزمة الانهيار التي شهدتها أسعار النفط في نهاية سنة 2014 والتي أفقدتها نحو 45% من قيمتها ،،ونتيجة لتلك الأحداث فقدت المنظمة سيطرتها على أسعار النفط وأصبحت منظمة صورية.

أولا- أسعار النفط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:[1] تستهلك الولايات المتحدة إنتاجها وتحتاج إلى استيراد كميات كبيرة، فهي تنتج حوالي 7.7 ملايين برميل يوميا، وهو ما يقدر بنسبة 11% من الإنتاج اليومي العالمي في الوقت الذي تستهلك فيه ما يقارب 25% من الإنتاج العالمي.

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية ثاني دولة منتجة للنفط عالميا بعد المملكة العربية السعودية، تنافسها في هذه المنزلة النرويج. إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن الأخيرة دولة منتجة ومصدرة للنفط، أما الولايات المتحدة فهي تستهلك إنتاجها وتحتاج إلى استيراد كميات كبيرة. فهي تنتج

[1]- موقع الكتروني لمنظمة الأوبك: اطلع بتاريخ :11-05-2017.

حوالي 7.7 ملايين برميل يوميا وهو ما يقدر بنسبة 11% من الإنتاج اليومي العالمي، في الوقت الذي تستهلك فيه ما يقارب 25% من الإنتاج العالمي.

غير أن أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 ألقت بظلالها على الاقتصاد الأميركي، فقد تم المساس بالرموز الاقتصادية والسياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بالنسبة للاقتصاديين أمر له دلالة في تقييم الوضع الاقتصادي وله تأثير على المناخ المناسب للاستثمار. فالمؤشرات الاقتصادية تبين تراجع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأميركية بنسبة 0.4% بعد الأحداث، كما أسفرت هذه الأزمة عن تسريح عدد كبير من العمال مما أدى إلى زيادة حجم البطالة بما يقارب 415 ألف عاطل.

وتفاقمت الأوضاع حيث أصبح الحديث عن اقتصاد الحرب وما يتطلبه من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وخيم الركود الاقتصادي على اقتصاديات الدول الصناعية عموما.

وفي ظل هذه التطورات وجدت منظمة الأوبك نفسها أمام قرارات صعبة، فالركود الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض في الطلب العالمي وتراجع في الأسعار من المفروض أن يقابل بتخفيض في إنتاج النفط، لكن آثار مثل هذا القرار على الاقتصاد العالمي الذي يمر بأزمة يتطلب من هذه الدول أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف إضافة إلى احتمال عدم التزام جميع الدول الأعضاء بالإنتاج المحدد.

فقد بلغ سعر سلة نفط أوبك نحو 17.5 دولارا للبرميل في نوفمبر/تشرين الثاني 2001 وهذا يعني أن سعر النفط انخفض عن الحد الأدنى المحدد من طرف المنظمة وهو 22 دولارا للبرميل حسب آلية ضبط الأسعار التي وضعتها المنظمة عام 2000، و مع ذلك فإن المنظمة لم تلتزم إلا بنصف التخفيض الذي أقر في بداية سبتمبر/أيلول 2001 والبالغ مليون برميل يوميا، بل بلغ الإنتاج الإجمالي لدول المنظمة نحو 24.3 مليون برميل يوميا وهو ما يزيد عن مجموع حصص الإنتاج المتفق عليه بنحو 1.13 مليون برميل يوميا.

وفي ظل هذه الظروف كان من اللازم على منظمة أوبك التحرك للقيام بإجراءات للحفاظ على مصداقيتها التي تتطلب احترام آلية ضبط الأسعار المقررة من طرفها. لأجل ذلك فقد أعلنت أوبك على لسان أمينها العام أن المنظمة تنوي تخفيض الإنتاج بالتنسيق مع الدول غير الأعضاء في المنظمة.

الجدول (2-3) : أهم السياسيات السعرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2002)

السنة	سعر سلة الأوبك	الإجراءات المتخذة من منظمة الأوبك	النتيجة
2000	27.6 دولار للبرميل	زيادة في كمية الإنتاج بهدف رفع سعر النفط الذي كان منخفض في سنة1999(17.5 دولار للبرميل) .	- حالة من الاستقرار في سوق النفط العالمي - تراجع مناخ المواجهة بين المنتجين والمستهلكين
2001	23.1 دولار للبرميل	تخفيض في الإنتاج نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية	- الحد من تراجع أسعار النفط
2002	24.3 دولار للبرميل	خفض الإنتاج إلى 1.5 م/ب/ي	- ارتفاع في سلة الأوبك ضمن النطاق السعري (22-28 دولار للبرميل)

المصدر: سالم بوغرارة ، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك و انعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2000-2011) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص : إقتصاد و تسيير بترولي ، كلية العوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2012 / 2013 ، ص

ثانيا- آلية ضبط الأسعار بين مصالح المنتجين وضغوط الصناعيين : يتوقف مستقبل أسعار النفط على الطلب العالمي من جهة وعلى حجم الإنتاج (العرض)، بالإضافة إلى عوامل أخرى نتناول منها مدى انسجام مواقف الدول الأعضاء في أوبك ومدى تجاوب الدول غير الأعضاء في المنظمة مع قراراتها وتوجهاتها وضغوط الدول الصناعية من أجل زيادة الإنتاج. ولنبدأ بالنقطة الأخيرة أي ضغوط الدول الغربية المستهلك الرئيسي للنفط.

1- ضغوط الدول الغربية : تعتبر الدول الغربية المستهلك الرئيسي لنفط منظمة أوبك إلا أنها تعتمد معايير مزدوجة، فكلما ارتفعت أسعار السلع حتى لو كان ارتفاعا طفيفا نلاحظ حملات وضجة إعلامية من قبل أجهزة الإعلام الغربية وضغوطا سياسية كبيرة. والشواهد على ذلك عديدة، فعلى سبيل المثال الحملة الإعلامية التي حملت دول أوبك المسؤولية عندما ارتفعت أسعار النفط عامي 1999 و 2000 .فقد قام وزير الطاقة الأميركي بزيارات لكثير من الدول الأعضاء في منظمة أوبك لحثهم على زيادة حجم الإنتاج من أجل تخفيض الأسعار، وفي حال عدم الاستجابة

لهذه الجهود والضغوط السياسية تبدأ الدول الصناعية بالتلويح باستخدام أوراق أخرى ، فمرة يلوحون باستخدام المخزون الاحتياطي لدى الدول الصناعية ومرة يعطون الدروس في التعامل الحضاري مع شعوب العالم وما يحمله ذلك عندهم من اتهامات لشعوب العالم العربي بالجشع والتخلف.

2- توقعات الطلب العالمي : أما على مستوى الطلب المتوقع فهناك مصدران لدراسة توقعات الطلب العالمي على النفط، إلا أنهما متناقضان ومتضادان في مصالحهما وهما: منظمة أوبك والوكالة الدولية للطاقة. هذه الأخيرة ترى أن الطلب العالمي على نفط أوبك سينخفض إلى معدل 25.7 مليون برميل يوميا في الربع الأول من عام 2002. ومن المعلوم أن هذه التقديرات تقل عن مستوى إنتاج المنظمة في سبتمبر/أيلول 2001 بنسبة قدرها 5.7%، أما تقديرات أوبك فهي أكثر تفاؤلا إذ تعتبر أن الطلب العالمي الإجمالي سينخفض إلى 26.1 مليون برميل يوميا

3- الانسجام بين دول أوبك :[1] أما على مستوى الانسجام بين دول أوبك في ما بينها فإنها ترى ضرورة تخفيض الإنتاج، ونجد ذلك على لسان الأمين العام وفي مواقف فنزويلا وليبيا وكذلك السعودية، إلا أنه في الفترة الأخيرة بدأ الحديث عن تخفيض لإنتاج النفط تخفيضا مشروطا إذ يراعي من جهة نمو الاقتصاد العالمي وتجاوب الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك من جهة أخرى.

[1]- نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه خلال هذا الفصل ، نستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تطوير هذه المنظمة النفطية لهذه الدول، بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها ، فقد أدى إلى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع الشركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط ، ولتأكد حق الدول المنتجة في جني ثروتها النفطية، لوضع حد التحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى ، والتي كانت تقوم بافتراض نفسها داخل السوق النفطية الدولية من ناحية الاحتياطيات والإنتاج، والحفاظ على استقرار أسعارها .

الفصل الثالث

الدور المستقبلي لمنظمة الأوبك في السوق النفطية الدولية

تمهيد:

تطلع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) الحفاظ على موقعها في السوق النفطية مستقبلا ، و ذلك من خلال محاولة استشراف الأوضاع الطاقوية عامة و النفطية خاصة بدراسة تغيرات السوق و اتجاهاته ، وتأثيرات عدة مؤشرات على اتجاهات الطلب مستقبلا ، و من ثم تبني الاستراتيجية المتناغمة مع هكذا أوضاع .

لذلك سوف نحاول في هذا الفصل شرح الدور المستقبلي لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) في السوق الدولية من ناحية :

- **المبحث الأول: أفاق النفط في سوق الطاقة الدولية.**
- **المبحث الثاني: إستراتيجية الأوبك.**

المبحث الأول: أفاق النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية

يتضح الدور المستقبلي الذي يلعبه النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية من خلال دراسة آفاق الطلب على مصادر الطاقة و الاستثمارات في هذه المصادر ، فآفاق العرض و الطلب على النفط و حجم الاستثمارات المطلوبة لتلبيته .

المطلب الأول : آفاق الطلب على مصادر الطاقة الدولية و الاستثمار فيها

تقسم مصادر الطاقة من حيث ديمومتها و نضوبها إلى : مصادر غير متجددة كالمصادر الأحفورية (النفط ، الغاز الطبيعي ، الفحم) و الطاقة النووية ، و مصادر غير متجددة كالطاقة الهيدروليكية ، الكهربائية، الرياح . تستهلك هذه المصادر لتلبية الاحتياجات الطاقوية في المجالات الرئيسية التالية : النقل ، إنتاج الكهرباء ، الصناعة ، الاستخدام المنزلي و التجارة و الزراعة .

الفرع الأول: أفاق الطلب على مصادر الطاقة الدولية

تتضح آفاق هذا الطلب من خلال الجدول التالي :[1]

الجدول رقم (3-1): آفاق الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية خلال الفترة: 2013– 2040

الوحدة : مليون برميل مكافئ للنفط يوميا

	2013	2020	2040	معدل النمو 2040–2013	2013 (%)	2020 (%)	2040 (%)
النفط	84.4	90.1	100.6	0.7	31.5	30.2	25.2
الفحم	76.1	84.2	98.3	1.0	28.4	28.3	24.6
الغاز الطبيعي	59.2	69.1	111.5	2.4	22.1	23.2	27.9
الطاقة النووية	13.1	13.9	23.5	2.2	4.9	4.7	5.9
الهيدروليكية	6.3	7.4	10.2	1.8	2.4	2.5	2.5
الحيوية	26.2	29.1	38.1	1.4	9.8	9.8	9.5
طاقات متجددة أخرى	2.4	4.3	17.4	7.6	0.9	1.4	4.3
الإجمالي	**267.6**	**298.0**	**399.6**	**1.5**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر : شريف بوقصبة، مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية : الواقع و الآفاق ، مرجع سابق ، ص 9.

[1]- شريف بوقصبة: مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية: الواقع و الآفاق ، مرجع سابق ، ص 9.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

– النمو المستمر للطلب على مصادر الطاقة الأولية في المديين المتوسط (2013 – 2020) و الطويل (2013 – 2040) ، حيث سيصل الطلب الإجمالي على هذه المصادر في آفاق 2040 إلى 399.6 مليون برميل مكافئ للنفط يوميا بعد أن كان 267.6 مليون برميل ، أي بمعدل نمو 1.5% سنويا .

– استمرارية تصدر النفط كأول مصدر طاقوي في العالم في المدى المتوسط إلا أنه سيتراجع أمام الغاز الطبيعي في المدى الطويل ، حيث سيصبح الطلب المتوقع على الغاز الطبيعي في آفاق 2040 : 111.5 مليون برميل مكافئ للنفط يوميا (ما يمثل 27.9 % من إجمالي الطلب العالمي) ، في حين يتوقع أن يبلغ الطلب على النفط : 100.6 مليون برميل يوميا (ما يمثل 25.2 % من إجمالي الطلب العالمي) .

– النمو المضطرد لمصادر الطاقة غير الأحفورية خلال الفترة (2013 – 2040) ، فالطاقات المتجددة الأخرى (كالشمسية و الرياح) هي الأكبر نموا بحيث ستنتقل من 0.9**%** من إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة في سنة 2013 إلى 4.3 **%** منه في آفاق 2040 ، كما أن الطاقة النووية أيضا سيرتفع الطلب عليها بمعدل 2.2% لتصبح تمثل 5.9 % من إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية في آفاق 2040 ، أما الطلب على كل من الطاقة الهيدروليكية و الحيوية فسيبقى مستقرا و في المديين المتوسط و الطويل (2.5% من إجمالي الطلب العالمي للهيدروليكية و في حدود 9.5 إلى 9.8% للحيوية).

– بالرغم من النمو المضطرد للطلب على مصادر الطاقة غير الأحفورية خلال الفترة (2013 – 2040) إلا أن مصادر الطاقة الأحفورية ستبقى تسيطر على المشهد الطاقوي العالمي في المدين المتوسط و الطويل ، حيث مثلت 82% من إجمالي الطلب في سنة 2013 و يتوقع أن تبلغ 77.7 % في آفاق 2040 .

الفرع الثاني: أفاق الاستثمار في مصادر الطاقة الدولية :[1]

سعيا لتلبية الطلب العالمي المستقبلي المتزايد على مختلف مصادر الطاقة الأولية قامت الهيآت الدولية المختصة(كالأوبك و منظمة الطاقة الدولية) بتقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرات الطاقوية العالمية حتى آفاق 2040، و التي نوضحها كما يلي :

أولا– حجم الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرات النفطية : يقدر حجم الاستثمارات اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على النفط خلال الفترة : 2015– 2040 بحوالي 10 تريليون دولار (دولار سنة 2014) ، أما في المدى المتوسط فيحتاج العالم لاستثمار 250 مليار دولار سنويا ، حيث أغلب هذه الاستثمارات ستكون

[1] - شريف بوقصبة: مرجع سابق، ص10.

في دول خارج الأوبك ، في حين تحتاج دول الأوبك إلى استثمار ما يقارب 40 مليار دولار سنويا في المدى المتوسط وما يفوق 60 مليار دولار سنويا في المدى الطويل (حتى آفاق 2040).

ثانيا– حجم الاستثمارات المطلوبة في مصادر الطاقة الأخرى : و يتضح حجم هذه الاستثمارات من خلال الجدول التالي :[1]

الجدول رقم (3-2) : حجم الاستثمارات المتوقعة على المستوى الدولي في مصادر الطاقة من غير النفط وفقا " لسيناريو السياسات الجديد" خلال الفترة : 2014 – 2035

الوحدة: مليار دولار(دولار سنة 2012)

	الفحم	الغاز الطبيعي	الطاقة النووية	الطاقة الحيوية	الطاقة الهيدروليكية	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	طاقات أخرى	الإجمالي
الصين	332	70	293	87	311	368	207	60	1728
الاتحاد الأوربي	103	117	166	160	100	354	254	93	1351
الو. م. أ	185	183	90	143	57	219	212	88	1127
الهند	302	54	72	34	174	138	139	17	930
روسيا	84	103	125	25	55	6	3	5	406
البرازيل	5	23	11	27	158	35	17	6	282
إجمالي العالم	1528	1054	1061	639	1507	1429	1276	447	8941

المصدر: شريف بوقصبة، مرجع سابق، ص 11.

يتضح من هذا الجدول أن إجمالي الاستثمارات التي يحتاجها العالم لتلبية الطلب على مصادر الطاقة من غير النفط خلال الفترة 2014 – 2035 ستفوق 8,9 تريليون دولار (دولار سنة 2012) ، حيث يعتبر الفحم المصدر الأكبر استثماريا منها بنسبة 17,1 % من إجمالي الاستثمارات ، لتليه الطاقة الهيدروليكية بنسبة 17% ، فالرياح 16% ، ثم الطاقة الشمسية 14,2 % ، لتليها النووية بحوالي 12 % ، فالغاز الطبيعي بنسبة 11,7 % ، ثم الحيوية بنسبة 7 % ، و أخيرا طاقات أخرى (الطاقة الحرارية ، الطاقة الشمسية المركزة و البحرية) بحوالي 5 % .

[1] - شريف بوقصبة ، مرجع سابق، ص 11.

المطلب الثاني: أفاق السوق النفطية العالمية

يدرس هذا الفصل توقعات حالة السوق النفطية العالمية من خلال تحليل توقعات العرض و الطلب على النفط في المدى المتوسط (حدود سنة2021 م) و في المدى الطويل(آفاق سنة 2040) .

الفرع الأول: أفاق الطلب العالمي على النفط في المدى المتوسط و البعيد

و ندرس آفاق هذا الطلب خلال المديين المتوسط و البعيد :

أولا- الطلب على النفط في المدى المتوسط: يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-3): الطلب على النفط على المدى المتوسط

الوحدة: مليون برميل/ اليوم

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
دول OECD الأمريكية	24.4	24.7	24.8	24.9	24.8	24.8	24.7
دول OECD الأوربية	13.7	13.7	13.7	13.6	13.6	13.5	13.4
دول OECD آسيا و أوقيانيا	8.1	8.0	7.9	7.8	7.8	7.7	7.6
OECD	**46.2**	**46.4**	**46.5**	**46.4**	**46.2**	**45.9**	**45.7**
أمريكا اللاتينية	5.6	5.6	5.7	5.8	5.9	6.0	6.1
الشرق الأوسط و إفريقيا	3.8	3.8	3.9	4.0	4.1	4.2	4.3
الهند	4.1	4.3	4.4	4.7	4.9	5.1	5.4
الصين	10.8	11.1	11.4	11.7	11.9	12.2	12.5
آسيا الأخرى	6.3	6.4	6.6	6.8	7.0	7.1	7.3
أوبك	10.9	11.2	11.4	11.7	11.9	12.2	12.4
الدول النامية	**41.5**	**42.4**	**43.4**	**44.5**	**45.7**	**46.8**	**47.9**
روسيا	3.4	3.4	3.4	3.5	3.5	3.5	3.5
دول أخرى من أوراسيا	1.9	1.9	2.0	2.0	2.1	2.1	2.1
أوراسيا	**5.3**	**5.4**	**5.4**	**5.5**	**5.5**	**5.6**	**5.6**
إجمالي العالم	**93.0**	**94.2**	**95.3**	**96.4**	**97.4**	**98.3**	**99.2**

Source: OPEC , 2016 World Oil Outlook , OPEC Secretariat, P:99.

من خلال الجدول نجد: التوقعات للفترة المتوسطة 2015-2021 زيادة قدرها 6.2 مليون برميل / يوم من 93 مليون برميل / يوم إلى 99.2 مليون برميل / يوم، ليصل متوسط الزيادة السنوية إلى حوالي 1مليون برميل يوميا خلال هذه الفترة ، الطلب في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (**OECD**) من المتوقع أن ينخفض بمقدار 0.5 مليون برميل يوميا، أي من 46.2 مليون برميل يوميا 2015 إلى 45.7 مليون برميل يوميا في عام 2021. حيث أن الدول الأمريكية المنتمية لهذه المنظمة سينتقل طلبها على النفط من 24.4 مليون برميل يوميا إلى 24.7 مليون برميل يوميا خلال هذه الفترة. و دول أوروبا المنتمية لها سينتقلص طلبها من 13.7 مليون برميل يوميا إلى 13.4 مليون برميل يوميا، و كذلك الأمر بالنسبة لدول آسيا أوقيانوسيا من8.1 مليون برميل / يوم إلى 7.6 مليون برميل / اليوم. ومن المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في البلدان النامية بمقدار 6.4 مليون برميل يوميا في المدى المتوسط. ويزداد الطلب من 41.5 مليون برميل يوميا في عام 2015 إلى ما يقدر 47.9 مليون برميل يوميا في عام 2021. ومن المتوقع في أمريكا اللاتينية أن يتزايد الطلب ليصل إلى 6.1 مليون برميل اليوم ، و 4.3 مليون برميل اليوم من الشرق الأوسط وأفريقيا. و في الهند والصين بحلول عام 2021 سيصل الطلب إلى 5.4 مليون برميل / يوم و 12.5 مليون برميل / يوم على التوالي. كما أنه تشير التقديرات إلى أن الطلب على النفط في آسيا الأخرى و أوبك سيصل إلى 7.3 مليون برميل يوميا و 12.4 مليون برميل / اليوم على التوالي. وفي أوراسيا تظهر توقعات الطلب على النفط على المدى المتوسط نموا طفيفا 0.3 مليون برميل يوميا، من 5.3 مليون برميل يوميا إلى 5.6 مليون برميل يوميا في الفترة ما بين 2015 و 2021 حيث يتركز معدل النمو في أوراسيا الأخرى والذي من المتوقع أن يصل إلى 2.1 م ب / اليوم. ومن المفترض أن يزداد الطلب في روسيا بشكل هامشي ، و بشكل عام فإن متوسط نمو الطلب السنوي العالمي في المدى المتوسط يقارب 1 م ب / اليوم .

ثانيا: الطلب على النفط في المدى الطويل: يتضح نمو الطلب على النفط في المدى البعيد من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(3-4): الطلب على النفط في المدى الطويل آفاق 2040

الوحدة : مليون برميل/ اليوم

	2015	2020	2025	2030	2035	2040
دول OECD الأمريكية	24.4	24.8	24.0	22.8	21.5	20.1
دول OECD الأوربية	13.7	13.5	13.0	12.4	11.8	11.1
دول OECD آسيا و أوقيانيا	8.1	7.7	7.3	6.9	6.5	6.1
OECD	**46.2**	**45.9**	**44.3**	**42.1**	**39.7**	**37.3**
امريكا اللاتينية	5.6	6.0	6.4	6.7	7.0	7.3
شرق الاوسط وافريقيا	3.8	4.2	4.6	5.1	5.5	6.0
الهند	4.1	5.1	6.4	7.7	9.0	10.4
الصين	10.8	12.2	13.6	14.9	16.1	17.1
اسيا الاخرى	6.3	7.1	7.9	8.7	9.3	9.8
اوبك	10.9	12.2	13.3	14.3	15.0	15.4
الدول النامية	**41.5**	**46.8**	**52.2**	**57.4**	**62.0**	**66.1**
روسيا	3.4	3.5	3.6	3.6	3.6	3.5
اوراسيا الاخرى	1.9	2.1	2.3	2.4	2.5	2.5
اوراسيا	**5.3**	**5.6**	**5.8**	**6.0**	**6.1**	**6.0**
العالمية	**93.0**	**98.3**	**102.3**	**105.5**	**107.8**	**109.4**

Source: OPEC , 2016 World Oil Outlook , OP , P:104.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن : زيادة الطلب على النفط سترتفع إلى 109.4 مليون برميل يوميا بحلول عام 2040، وستواصل البلدان النامية قيادة هذا النمو بحوالي 25 مليون برميل يوميا خلال نفس الفترة ليصل إلى 66.1 مليون برميل يوميا بحلول عام 2040 ، أما الطلب في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ف من المتوقع أن ينخفض إلى 37.3 مليون برميل يوميا في نهاية فترة التوقعات بعد أن كان 46.2 في عام 2015، و من المثير للاهتمام أنه في حين أن الطلب في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في عام 2015 شكلت 50 % من الطلب العالمي و البلدان النامية 45% منه ، فإنه

بحلول عام 2040 من المتوقع أن يتغير الوضع تماما لتصبح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تمثل فقط 34% من الطلب العالمي و البلدان النامية 60 % منه.

الفرع الثاني: أفاق العرض العالمي على النفط من دول خارج الأوبك في المدى المتوسط و البعيد

سنقوم هنا باستعراض توقعات العرض متوسط و طويل الأجل للنفط من دول خارج الأوبك من خلال تقرير الأوبك للعام 2016 حول آفاق النفط العالمي .

أولا- توقعات العرض متوسط الأجل للنفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي (NGLs) من دول خارج الأوبك:

تشملُ سوائل الغاز الطبيعي البروبان، البيوتان، الأيزوبيوتان، الإيثان، والغازولين الطبيعي، و هي تكون مصاحبة للنفط و يمكن وتُعد الطريقة الأكثر شيوعاً في إنتاج ها فصلها من الغاز الطبيعي في مصنع المعالجة، ويمكن إنتاجها في مصافي تكرير النفط إلى جانب الديزل و أنواع الوقود الأخرى.

تتضح توقعات عرض النفط و سوائل الغاز الطبيعي من دول خارج الأوبك من خلال الجدول التالي :

الشكل رقم (3-5): توقعات عرض دول خارج الأوبك من النفط و سوائل الغاز الطبيعي في المدى المتوسط

الوحدة: مليون برميل/ اليوم

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الو. م. أ و كندا	14.7	14.2	14.1	14.3	14.6	14.9	15.3
المكسيك و الشيلي	2.6	2.5	2.3	2.3	2.3	2.3	2.2
دول OECD الأوربية	3.4	3.3	3.3	3.2	3.1	3.1	3.0
دولOECD آسيا و أوقيانيا	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5
OECD	21.1	20.4	20.1	20.3	20.5	20.7	21.0
آسيا بلستثناء الصين	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6
أمريكا اللاتينية	4.6	4.5	4.6	4.8	4.9	5.2	5.5
الشرق الأوسط و إفريقيا	3.3	3.2	3.2	3.3	3.4	3.4	3.4
أوراسيا	13.7	13.8	13.6	13.6	13.6	13.7	13.7
الصين	4.3	4.1	4.0	4.0	4.0	4.0	3.9
دول أخرى خارج الأوبك	14.7	14.3	14.4	14.7	14.9	15.2	15.5
مجموع دول خارج الأوبك	**49.7**	**48.7**	**48.4**	**48.7**	**49.1**	**49.7**	**50.3**

Source: OPEC , 2016 World Oil Outlook , OP , P:158.

يعرض الجدول السابق التوقعات التفصيلية متوسطة الأجل حسب المنطقة / البلد بالنسبة للنفط الخام من خارج أوبك بالإضافة إلى إمدادات سوائل الغاز الطبيعي ، بعد نمو بنحو 1.2 مليون برميل / اليوم في 2015، و من المتوقع أن يتقلص إجمالي العرض بنحو 1 مليون برميل / اليوم ، ثم يرتفع تدريجيا بنحو 1.6 مليون برميل يوميا من 48.7 مليون برميل يوميا في عام 2016 إلى 50.3 مليون برميل يوميا في عام 2021.

ثانيا- التوقعات طويلة الأجل لعرض لنفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي : يمكن أن نوضح هاته التوقعات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-6) التوقعات طويلة الأجل لعرض لنفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي من دول خارج الأوبك

الوحدة: مليون برميل/ اليوم

	2015	2016	2020	2025	2030	2035	2040
الو. م. أ و كندا	14.7	14.2	14.9	16.8	16.7	15.8	14.7
المكسيك و الشيلي	2.6	2.5	2.3	2.2	2.1	2.0	1.9
دول OECD الأوربية	3.4	3.3	3.1	2.8	2.6	2.4	2.2
دولOECD آسيا و اوقيانيا	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
OECD	21.1	20.4	20.7	22.2	21.8	20.6	19.2
آسيا باستثناء الصين	2.6	2.6	2.6	2.5	2.3	2.1	1.8
أمريكا اللاتينية	4.6	4.5	5.2	6.0	5.9	5.6	5.3
الشرق الأوسط و إفريقيا	3.3	3.2	3.4	3.4	3.3	3.1	2.9
أوراسيا	13.7	13.8	13.7	13.9	14.3	14.4	14.6
الصين	4.3	4.1	4.0	3.8	3.5	3.2	2.9
دول أخرى خارج الأوبك	14.7	14.3	15.2	15.7	15.0	14.0	12.9
مجموع دول خارج الأوبك	**49.7**	**48.7**	**49.7**	**52.0**	**51.2**	**49.1**	**46.8**

Source: OPEC , 2016 World Oil Outlook , OP , P:179.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العرض من خارج أوبك سيصل إلى الحد الأقصى من 52 مليون برميل يوميا في عام 2025 ثم ينخفض إلى 46.8 مليون برميل يوميا بحلول عام ، حيث ستساهم منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في آفاق سنة 2040 بحوالي 41 % أي 19.2 مليون برميل يوميا ، بينما ستساهم البلدان النامية خارج الأوبك بنسبة 28% أي 12.9 مليون برميل يوميا، كما سيصل الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا إلى 16.8 مليون برميل يوميا في عام 2025 كحد أقصى لينخفض تدريجيا إلى 14.7 مليون برميل يوميا في عام 2040، حيث يرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض المتوقع على المدى الطويل في إنتاج النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وتحتفظ أمريكا اللاتينية (أساسا البرازيل) بالإمدادات على مستويات أعلى من 5 مليون برميل / اليوم على المدى الطويل، في حين ترى روسيا إنتاج ثابت في حدود 10.8 مليون برميل / اليوم، ، كما تظهر منطقة أوراسيا ككل زيادة تدريجية في العرض خلال فترة التوقعات ليصل إلى 14.6 مليون برميل يوميا بحلول عام 2040، بينما تمر الصين بانخفاض مستمر من 4.3 مليون برميل / اليوم في عام 2015 إلى 2.9 مليون برميل / يوم بحلول عام 2040.

المبحث الثاني: آفاق حجم الاستثمارات النفطية العالمية و إستراتيجية الأوبك

سنستعرض من خلال هذا المبحث حجم الاستثمارات العالمية النفطية المتوقعة ، والاستراتيجية المعتمدة من منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) .

المطلب الأول : أفاق حجم الاستثمارات النفطية العالمية

سعيا لتلبية الطلب العالمي المستقبلي المتزايد على النفط تقوم الهيآت الدولية المختصة (كالأوبك و منظمة الطاقة الدولية) بتقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرات ال نفطية العالمية ، لذلك و من أجل تحليل هاته الاستثمارات المتوقعة إعتمدنا على تقرير الأوبك للعام 2016 حول آفاق النفط العالمي ، الذي توقع حجم الإستثمارات المطلوبة في هذا المجال كما يلي :

الشكل رقم(3-1) : حجم الاستثمارات النفطية السنوية المتوقعة حتى آفاق 2040

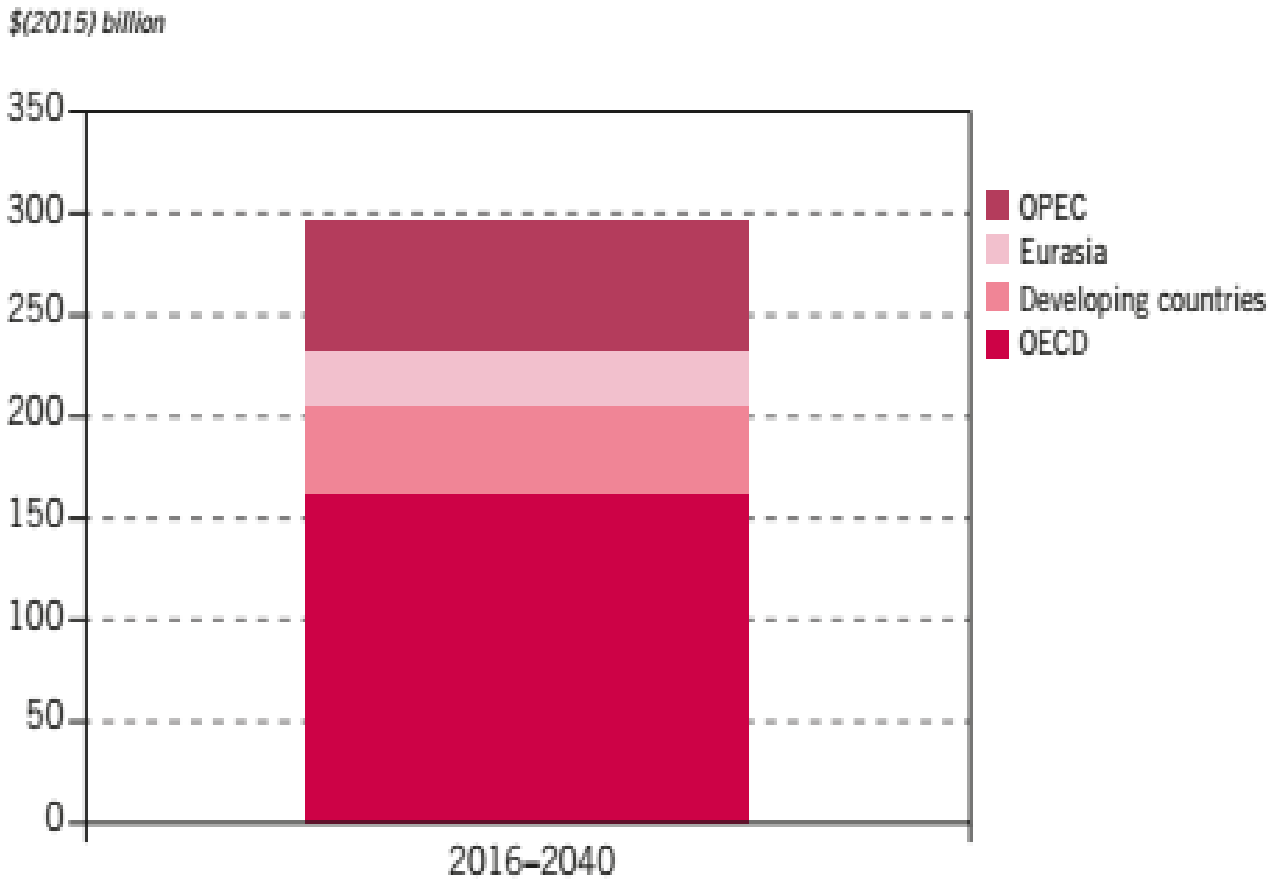

Source: OPEC , 2016 World Oil Outlook , OP , P:200.

من خلال هذا الشكل أعلاه نجد أن منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) تتوقع لتوازن السوق النفطية خلال الفترة (2016 – 2040) إلزامية إستثمار العالم لـ : 7.4 تريليون دولار أمريكي (دولار عام 2015) في المجال النفطي ، بما يعادل 300 مليار دولار سنويا منها 65 مليار دولار سنويا بالأوبك و 230 مليار دولار خارجها (بما يفوق 160 مليار دولار سنويا منها بدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية) .

المطلب الثاني: إستراتيجية الأوبك

اعتمد المؤتمر الوزاري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) استراتيجية جديدة طويلة الأجل في فيينا في 14 تشرين الأول / أكتوبر 2010 ، تزامنا و الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة .

الفرع الأول : الأهداف الاستراتيجية للأوبك [1]

حددت الأوبك من خلال هذه الإستراتيجية جملة من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها ، نوضحها كما يلي:

- إيرادات نفطية طويلة المدى للدول الأعضاء في منظمة أوبك.
- أسعار عادلة ومستقرة.
- الدور النفط في تلبية الطلب المستقبلي على الطاقة؛ حصة أوبك من العالم.
- إمدادات النفط؛ استقرار سوق النفط العالمية.
- أمن العرض للمستهلكين ؛ أمن الطلب العالمي على النفط للمنتجين .
- رعاية مصالح البلدان الأعضاء في المفاوضات العالمية و الاتفاقيات متعددة الأطراف.

هذه الأهداف متوافقة تماما مع دعم أهداف المنظمة على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي. وتشمل هذه :

- تحديد أفضل الوسائل لحماية عضو الأوبك.
- حماية المصالح القطرية فرديا و جماعيا.
- ضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية بهدف القضاء على التقلبات الضارة و غير الضرورية، مع إيلاء الاعتبار في جميع الأوقات لمصالح الدول المنتجة.
- ضرورة تأمين دخل ثابت للأعضاء ، و إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة.

[1] OPEC, LONG-TERM STRATEGY , OPEC Secretariat , 2010, PP 5-6

– عائد عادل على رأس المال للاستثمارات في صناعة النفط.

الفرع الثاني: أفاق الاستثمار الأوبك[1]

على الرغم من عدم اليقين المعترف به فيما يتعلق بتطور النفط الطلب و العرض من غير الأوبك، فمن المسَلم به على نطاق واسع أن الموارد المتبقية كافية لتلبية الطلب، و على الرغم من ذلك فإن برميل الإضافي يأتي بشكل متزايد من أوبك و هناك مجموعة واسعة من كم العرض ستكون في الواقع حاجة من الأعضاء بلدان.

في حين أن الحاجة إلى إمدادات أوبك و فق سيناريوهاتها ترتفع إلى 39 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030، و بمت إلا أن السيناريو يرى أن المعروض من أوبك أعلى بحوالي 5 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030 .

والواقع أن نطاق الطلب يعني ضمنا أن الاستثمارات التراكمية الأولية حتى 2020 يمكن أن تتراوح بين 200 إلى 400 دولار مليار، وبالتالي فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه منظمة أوبك هو ضرورة التكيف وخطط الاستثمار من أجل تلبية و زيادة الطلب، وتوفير طاقة احتياطية وافرة و تجنب الندرة و الإفراط في الاستثمار.

[1] OPEC, LONG-TERM STRATEGY,OP, PP 15-16.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نلاحظ أن المنظمة المصدرة للنفط (الأوبك) ، توريد إن تطلع على أفاق الطلب في مصادر الطاقة الدولية وأفاق الاستثمار أيضا في مصادر الطاقة الدولية من ناحية حجم استثماراتها المطلوبة لتطوير القدرات النفطية ، وحجمها في الاستثمارات في مصادرها الطاقوية الأخرى، وقمنا بمدى معرفة أفاقها في السوق النفطية العالمية في المدى المتوسط والبعيد، وتريد أيضا معرفة مستقبلها من ناحية الطلب والعرض العالمي على النفط في المدى المتوسط والبعيد وحجم استثماراتها المطلوبة لتلبية أفاقها، وهدفها هذه المنظمة الوصول إلى ابعد حد من تلبية الطلب العالمي المستقبلي أي بتقدير ألاستثماراتها المطلوبة لتطوير قدراتها النفطية أما الدول العالم ، والوصول أيضا إلى ابعد حد من أهدافها الإستراتيجية للمنظمة أوبك وفي مجالاتها استثماراتها.

الخـــاتمـــة

النفط مادة هامة أثبت استخدامه ا في عدة مجالات و عبر مختلف العصور والأزمنة حيث يعتبر أكثر من مجرد مصدر للطاقة يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله ، بل عنصر أساسي أيضا في الكثير من الصناعات التي تعتمد عليها معظم دول العالم في إنتاجها الصناعي ، لذلك كان بحق المحرك الفعلي لمعظم الحروب و التوترات الدولية.

إن البداية الأولى لصناعة النفط العالمية كانت حكرا على شركات عالمية كبرى دعمتها دول غربية كبرى نهبت الثروة النفطية و سيطرت على عوائدها ، مما جعل بعض الدول المنتجة للنفط تنتفض مع بداية الستينيات من القرن الماضي و ترفض الوضع القائم بشتى الوسائل ، كان أبرزها إنشاء تكتل نفطي للدول المصدرة للنفط (الأوبك) ، و كان كنتيجة منطقية في إطار الفعل و رد الفعل .

أولا – نتائج البحث :

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج الآتية :

1 - النفط سلعة إستراتيجية عالمية الطابع تختلف في المميزات و آليات التسعير عن مختلف السلع الأخرى.

2 - تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل التي تفوق العرض و الطلب العالميين على النفط كالتغيرات الجيوسياسية و المضاربات و سعر صرف الدولار مما يجعلها تتذبذب و تتغير وفقا لتداخلات وتعقيدات هاته العوامل .

من خلال النتيجتين السابقتين نثبت صحة الفرضية الأولى و المتمثلة في : **النفط سلعة إستراتيجية عالمية الطابع تتحدد أسعارها بجملة من المحددات المتداخلة والمعقدة.**

3 - إن وجود الأوبك هو مطلب أملته السوق النفطية ، فسياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط إلى غاية الستينات من القرن الماضي ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن النفط.

4 - منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المصدرة للنفط تُعنى برعاية مصالح أعضائها ، و البحث عن سعر عادل للنفط يخدم مصالح المنتجين و المستهلكين .

5 استطاعت الأوبك أن تفرض دورها في تحريك أسعار النفط و بالتالي فرض سيادتها في السوق النفطية الدولية ، و ذلك بعد كسر حاجز الاحتكار من قِبل الشركات العالمية الكبرى الذي كان سائداً قبل إنشائها .

من خلال النتائج الثلاث السابقة نثبت صحة الفرضية الثانية و المتمثلة في : **تعتبر منظمة الدول المصدرة للنفط عن كارتل نفطي يحمي مصالح الدول الأعضاء.**

6 -تعتبر أداة فاعلة في الإمدادات النفطية من خلال تزويدها العالم بنحو 40 % من الإمدادات ، وامتلاكها ما يفوق 81 % من الاحتياطيات النفطية العالمية.

7 -إن أهم دور قامت الأوبك به في سوق النفط الدولي هو دورها كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض و الطلب على النفط .

من خلال النتيجتين السابقتين نثبت صحة الفرضية الثانية و المتمثلة في : **تعتبر منظمة الدول المصدرة للنفط لاعبا رئيسيا في السوق النفطية الدولية ، و لها دور كبير في إستقرار أسعار النفط .**

8 -النمو المستمر للطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة المدفوع بنمو الاقتصاد العالمي والنمو السكاني سيبقي النفط متصدرا لمصادر الطاقة الدولية في الأمدين القصير و المتوسط إلا أنه سيتراجع أمام الغاز الطبيعي في المدى الطويل (آفاق عام 2040) ليكون في المرتبة الثانية ، لكنه سيبقى من أهم المصادر.

9 -اعتمد المؤتمر الوزاري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) استراتيجية جديدة بدءا من سنة 2010 بناءا على سيناريوهات ستواكب من خلالها أهم التطورات المستقبلية للسوق النفطية الدولية.

10 -وفق السيناريوهات المعتمدة من الأوبك فإن الحاجة إلى إمداداتها سترتفع إلى 39 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030 ، أي أعلى بحوالي 5 مليون برميل يوميا.

من خلال النتائج الثلاث السابقة نثبت صحة الفرضية الرابعة و المتمثلة في : **ستحافظ منظمة الدول المصدرة للنفط على مكانتها الحالية في السوق النفطية العالمية على المديين المتوسط و الطويل .**

ثانيا – التوصيات و الإقتراحات :

من خلال النتائج المتحصل عليها نقترح التوصيات التالية :

1 - ضرورة سعي الأوبك لتقوية مكانتها الحالية في السوق النفطية من خلال استقطاب دول نفطية هي خارجها للإنضمام إليها .
2 - تعزيز الحوار و التشاور مع الدول الكبرى المنتجة للنفط خارجها لتأمين إستقرار الأسعار النفطية .
3 - ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لتحقيق الالتزام و الانضباط بقراراتها من طرف الدول الأعضاء .
4 - ضرورة تسريع الأوبك للاستثمارات التي تتطلبها مكانتها المستقبلية في السوق النفطية .

ثالثا : آفاق البحث : من خلال الموضوع محل البحث تبين لنا أن هناك آفاق لدراسات مستفيضة حول مخالف جوانب الموضوع الأخرى أو المكملة له ، و عليه يمكن أن نقترح في آخر بحثنا هذا المواضيع التالية كمشاريع مستقبلية للبحث و الدراسة :

1 - دور منظمة الدول المصدرة للنفط في استقرار أسعار النفط .
2 - انعكاسات تقلبات أسعار النفط على إقتصاديات دول الأوبك .
3 - السوق النفطية الدولية : الواقع و الآفاق .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

أ -الكتب :

1 -سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس ، 1999.

2 -قصي عبد الكريم إبراهيم،أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية – النفط السوري نموذجا ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، 2010.

3 -محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

4 -محمد أزهر سعيد السماك ، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية–أسس وتطبيقات"،الطبعة الأول،جامعة الموصل، العراق، 1987.

ب– المجلات و الدوريات :

1 -شريف بوقصبة ، مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية : الواقع و الآفاق ،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي ، العدد التاسع ، المجلد الثالث ، 2016.

ج– الرسائل و المذكرات:

1 -أمينة مخلفي ، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح بورقلة ،غير منشورة.

2 -بيطام ريمة، أسعار النفط وإنعكاساتها على الميزانية العامة للدولة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص، مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2014–2015.

3 -حمادي نعيمة ، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم

الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

4 -سالم بوغرارة ، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من 2000-2011 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012-2013.

5 -السعيد رويجع ، التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الإقتصاد الجزائري (1970 – 2009) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص : التسيير و الاقتصاد البترولي ، كلية العوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2013/2012.

6 -شريف بوقصبة ، انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة – دراسة حالة : شركة سوناطراك –الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016 .

7 -شكاكطة عبد الكريم ،النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة منظمة الأوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية" مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، غير منشورة ' كلية العوم السياسية و الاعلام ، 2007-2008.

8 -العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2006/1970 ، مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ، غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2007-2008.

9 -موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بلقا يد،تلمسان، 2009-2010.

د- الملتقيات :

1 -شريف بوقصبة- بوعبد الله علي ، التطورات الراهنة في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل و الخيارات المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي.

ثانيا - المراجع باللغة الانجليزية:

أ -التقارير :

1- BP: BP Statistical Review of World Energy,64th Edition, June 2015.
2- OPEC , 2016 World Oil Outlook , OPEC Secretariat.
3- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016.
4- OPEC, LONG-TERM STRATEGY , OPEC Secretariat , 2010.
5- U.S Energy Information Administration EIA/ARI World Shale oil resource assessment, U.S Department of Energy, Washington, June2013.

ب- المواقع الإلكترونية :

1 - http://www.opec.org